الفصل الثاني

الانشقاق السياسي حول حق تقريـــر المصـــير المصـــير ومواقف أطراف النزاع

المبحث الثاني
الانشقاق السياسي حول حق تقرير المصير وموقف أسبانيا والمغرب وموريتانيا من النزاع

أولاً : الانشقاق السياسى حول حق تقرير المصير

يرى البعض من الباحثين أن أسبانيا قد كيفت موقفها من مبدأ حق تقرير المصير مع تطور الأحداث والمتغيرات التى تطراء على العلأقات بن دول المغرب العربى وذلك على الوجه التالى :

- نفى إحدى المراحل أيدت أسبانيا حق تقرير المصير لشعب الصحراء مؤكده أن أساس إنهاء الأستعمار فى الصحراء الغربية هو قيام السكان الأصليين بممارسه حقهم فى تقرير مصيرهم وفقاً لمبادئ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 الصادر فى الدورة الخامسة عشرة.

- وفى مرحلة أخرى عندما ايدت الأمم المتحدة تطبيق هذا المبدا ، تراجعت أسبانيا بحجة عدم أهلية السكان الأصليين وعدم أستعدادهم ، وأيضا عدم رغبة زعماء قبائل الصحراء فى عدم التعجل بالتنفيذ .

- وعندما تعاونت أسبانيا مع الجماعة الصحراوية وضمنت أن مصالحها ستحقق عد هذه الجماعة الصحراوية عملت على بناء تنظيم سياسى صحراوى فى الإقليم الصحراوى بهدف منحة الأستقلال إستناد إلى قرار الجماعة الصحراوية عام 1974م للنظام الأساسى الذى يقضى باقامة حكم ذاتى .

- وعندما تقدمت كل من المغرب وموريتانيا بطلب الرأى الأستشارى من محكمة العدل الدولية حول إقليم الصحراء الغربية تراجعت أسبانيا عن فكرة ألإستفتاء على أ، تمنح الإقليم حكما ذاتيا لذلك كان الموقف الأسباني متردداً وكان تمسكها بمبدا حق تقرير المصير والشروع فى بنا دولة صحراوية من خلال التنظيم السياسى للجماعة الصحراوية ما هو الإ عوامل كانت تستغلها للحفاظ على مصالحها فى الإقليم [1].

ثانيا : الانشقاق السياسى حول موقف أسبانيا من النزاع :-

- وكما أوضحنا سلفا فان المغرب لم تتوقف عن التفاوض مع أسبانيا

1()إنظر المفهوم الأسبانى لحق تقرير المصير فى شبكة المعلومات الدولية الأليكترونية – مايو 2014م.

وفرنسا وبالتنسيق بين المغرب وجيش التحرير فى الجنوب المغربي ومن ثم أبدت أسبانيا أستعدادها للتخلى عن الأجزاء الجنوبية وقد تطلب هذا الموقف جيش أيقاف العنل المسلح ، الأ ان أسبانيا ظلت تسعى للحصول على مكاسب بديله مقابل ما تقدمة من تنازلات ، ومن ثم قابل المغرب الموقف الأسبانى بتمسكة بكل إقليمة الجنوبية وهى طرفاية – إيفنى – الساقية الحمراء ووادى الذهب (الصحراء الغربية) .

- لذا كان لحؤ المغرب إلى المنظمات الدولية بهدف الضغط على أسبانيا لقبول المفاوضات ،اذا كانت المفاوضات المغربية – الأسبانية قد دخلت مرحلة جديدة انتهيت بتوقيع معاهدة « سنترا» فى الأول من إبريل عام 1958م وخلالها أسترجعت المغرب إقليم «طرفاية» إلا أن هذه المعاهدة لم تهدف إلى ترسيم الحدود، كما ان اسبانيا أبقت على أبقاء سيطرتها الأستعمارية على الصحراء الغربية حيث عملت على طمائنة الدول الغربية حتى تغير موقفها فى الأمم المتحدة وذلك باعلأنها إستعدادها لأنها وجودها فى هذه المنطقة .

- وفى يولية من عام 1974م بعثت أسبانيا إلى الأمم المتحدة بوثيقة توضح فيها موقفها من النزاع وكيقية أنها تسوية الأحتلال وذلك من خلال الأتى :-

أ- أن السكان الصحراويين سيكونون تحت الحماية الأسبانية وبعد فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات ، وبعد أن يصل الإقليم إلى مستوى يؤهله إلى أدارة شئونة يتم منحة الأستقلال التام

ب- تحتفظ أسبانيا لنفسها بحق التمثيل الخارجى للدولة الصحراوية وحمايتها العسكرية ووضع البيانات الأدارية الخاصة بها .

ت- ينظم أستفتاء من طرف السلطات ألأسبانية لتكريس هذه السياسة .

- هذا وقد رفض المغرب الموقف الأسبانى من النزاع حول إقليم الصحراء الغربية وأعتبارها سياسة مشوهة لمبدا حق الشعوب فى تقرير مصيرها والذى سيؤدى إلى وضعية إستعمارية جديدة ولمواجهة هذه السياسة الأستعمارية الجديدة التى بدأت أسبانيا فى ممارستها أخذت المغرب فى تغيير موقفها تجاة مشكلة الصحراء الغربية حيث طالبت بعرضها على محكمة العدل الدولية ، ومن ثم تمكن المغرب بهذا الموقف من منتع أسبانيا من أجراء الأستفتاء الذى كانت تعتزم على أجرائة خاصة بعد أن طالب السكرتير العام للأمم المتحدة من السلطات الأسبانية تاجيل هذا الأستفتاء إلى ان تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة السياسة التى يجب أتباعها حيال إقليم الصحراء الغربية .

- وفى السادس عش من أكتوبر من عام 1975م أودعت محكمة العدل الدولية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرات فى شكل رأى إستشارى يؤكد بصفة قاطعة على رفض محكمة العدل الدولية لوجه النظر الأسبانية وعلى وجود علاقات بين الإقليم الصحراوى وكل من المغرب وموريتانيا وهذه العلاقات كانت فى إطار قانونى وعلاقات بيعية ، خاصة وأن هذه البيعة قد تمت بالتراضى بين الشعب الصحراوى والدولة العلوية فى المغرب ولايجوز التنازل عنها .

- هذا وقد ترتب على صدور الراى الأستشارى من محكمة العدل الدولية ردود أفعال مختلفة أقرت على النزاع حول الصحراء الغربية اذ أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك فى 16 من أكتوبر عام 1975م من إقليم طرافاية وشارك فية ثلاثمائة وخمسون ألفا من المغاربة وعقب ذلك بدات التصالات بين أسبانيا والمغرب ظهر خلال هذه المفاوضات تغير واضح فى موقف أسبانيا من النزاع حول الصحراء الغربية إذ وافقت أسبانيا على توقيع اتفاقية « مدريد » الثلاثية بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا فى الرابع عشر من نوفمبر عام 1975م بمقتضاها قسمت الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا حيث ضمت الساقية الحمراء إلى المغرب ووادى الذهب إلى موريتانيا .

- وقد راى المغرب أن اتفاقية «مدريد» جات مطابقة لوجة النظر المغربية وتطبيقاً للراى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية ، وكما ان هذا الاتفاق (اتفاق مدريد) الذى تم التوصل الية ووافق علية سكان الإقليم الصحراوى فى ألإطار الذى كانو ذائما يعبرون به عن أرائهم وكانت الأمم المتحدة تقيدة قانوناً فى كل وثائقها كما أن رؤية المغرب كانت متفقة مع رؤية موريتانيا فى إقتسام الصحراء الغربية بينهما ، ومن ثم فان هذه الموافقة تطبيقا لراى محكمة العدل الدولية لرأيها الخاص ، وطالما أن محكمة العدل الدولية قد أقرت بهذه الحقوق المشتركة للمغرب وموريتانيا فى الصحراء الغربية على إثر أنسحاب أسبانيا من الإقليم ومن ثم فقد وجب أحترام هذه الحقوق والاتفاقيات[1].

الانشقاق السياسى للمغرب حول حق تقرير المصير وموقفها من النزاع

أولاً : الانشقاق السياسى للمغرب حول تقرير المصير :-

أ- أكدت المغرب على الدوام أنها صاحبة المبادرة الأولى لادراج مشكلة الصحراء الغربية فى جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة ولذلك فهى لاترى تفاوض ين فلسفة الأمم المتحدة فيما يتعلق بانهاء الأستعمار بصورة عامة ، وفى الصحراء الغربية بصورة خاصة وبين السياسة التى دعت اليها المغرب

1()انظر شبكة المعلومات الدولية الأليكترونية – نت مايو 2014
موقف أسبانيا من تقرير المصير ومشكلة الصحراء الغربية .

من أجل تحرير الصحراء الغربية من الأستعمار الأسبانى ، ومن ثم ترى الحكومة المغربية أن أقرارها بحق تقرير المصير للصحراء الغربية لايعنى التخلى عن جزاء من أراضيها بل هو أصرار على إسترداد كل أرضيها ، ولذا فإن مساهمتها فى صياغة قرار الأمم المتحدة منذ عام 1965م والخاصة بحق تقرير المصير تعنى دمج الصحراء الغربية فى الأراضى المغربية ، كما لا يوجد شك فى أن أطراف النزاع فى هذه المشكلة هى أسبانيا والمغرب فقط ولذا ترى المغرب أن التطبيق السليم لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 \ 15 والقرارات الأخرى التالية لها ذات الصله بالمشكلة يمكن فى الجميع بين المبداى إنها الأستعمار واحترام وحدة المغرب وسلامتها الإقليمية ولقد حددت المغرب شروط لأجراء الأستفتاء لتحقيق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وقد تمثلت فى الآتى :-

- إنسحاب القوات المغربية وجهازها الأدارى – وجود قوات الأمم المتحدة فى الإقليم.

- إدارة الأمم المتحدة للإقليم وأضافت المغرب شرطاً أساسيا لصيغة الأستفتاء وهوأن يكون هذا الأستفتاء بهدف تحديد رغبة سكان الصحراء فى البقاء تحت سلطة أسبانيا أو الأتحاد مع المغرب ، وإستندت المغرب فى العديد من الحجج فى مطالبتها بالحراء الغربية ، تمثلت فى التاريخ المشترك والأمتداد الجغرافى لهذا الإقليم ، وكذلك فى الصلاة الدينية والحقوق التاريخية المشتركة ، وإضافة إلى لجؤ بعض الشخصيات الصحراوية إلى المغرب معلنين بيعهم للملك الحسن الثانى أنذاك خاصة بعد أعلأن حركة البوليساريو الحرب عام 1973م على الأسبان ، ولذا كانت موافقة المغرب على إجراء الأستفتاء لظروف خارجية أدت إلى الموافقة على إجراء الأستفتاء وكأن من أهم هذه الظروف تاخذ قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضوا فى منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى الأن) حيث كانت جميع المؤشرات تؤكد على وجود تائيد أفريقى متزايد لها [1]

- وكان لصدور الراى الأستشارى من محكمة العدل الدولية العديد من ردود الأفعال المختلفة فقد أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك فى 16من أكتوبر عام 1975م عن الأعداد للمسيرة الخضراء ، وفى الخامس من نوفمبر عام 1975م وجه الملك الحسن الثانى من قصر البلدية «باغادير» خطاب للشعب المغربى أعلن فية عن أنطلأق المسيرة الخضراء وبدات المسيرة فى السادس من نوفمبر 1975م من إقليم طرافاية ، وشارك فيها ثلثمائة وخمسون الفاً من المغاربة إضافة إلى مشاركة كل من سفراء المملكة العربية السعودية والأردن وقطر والأمارات وسلطنة عمان والسودان وجابون ووفد من السنغال والأمين العام لمنظمة المؤتمر الأسلامى وأعلنت أن المتطوعين قد تسلحو بالقراءن الكريم ولم يحملو أى سلاح تاكيدا على أنها مسيرة سلمية

1()انظر :- شبكة المعلومات الدولية بحث حول مفهوم المملكة المغربية لحق تقرير المصير ، مايو 2014م

وإنطلقت المسيرة بقدر كبير من الأنتظام والدقة وعبرت المسيرة الخضراء حدود الصحراء وكان يحيط بها ردود فعل عالمية وإقليمية متباينة فأعلنت الجزائر رفضها للمسيرة وإعتبرتها خرقا للمواثيق والأعراف الدولية ، أما أسبانيا فقد عارضت المسيرة وطلبت عقد أجتماع لمجلس الأمن لمواجهة هذه المسيرة ، كما أعلنت من خلال مندوبها فى مجلس الأمن أن المسيرة الخضراء ليست مسيرة سلمية بل هي زحف عسكرى مسلح ولذلك حركت أسطولها البحرى إلى المياه الإقليمية المغربية لاجبار المغرب عن العدول عن تنفيذ المسيرة ، كما أعلنت أنها قامت بأعداد حقول ألغام فى الصحراء الغربية ، وقد أثار هذا التصرف الأسبانى ردود فعل عالمية ولكن أدى تنفيذ المسيرة على المستوى الشعبى والإقليمى والدولى أعادة التوازن فى الموقف الأسبانى تجاة المشكلة الصحراوية فبعد أ، توغلت المسيرة لمسافة خمسة عشرة كم داخل إقليم الصحراء الغربية بدات الأتصالات بين أسبانيا والمغرب وحدث تغير واضح فى الموقف الأسباني ولذا أصدر العاهل المغربى أوامرة بعودة المتطوعين فى المسيرة إلى « طرفاية » حتى يتم التوصل إلى حل سلمى للمشكلة وفق حق تقرير المصير بضم الصحراء الغربية لدولة الأم دولة المغرب [1]

ب- تاثر العلاقات الأسبانية المغربية إلى حد كبير بالعلأقات الأسبانية العربية عامة ، فقد رغبت أسبانيا بعد الحرب العالمية الثانية فى أيجاد تقارب بينها وبين الدول العربية خاصة بعد أنشاء جامعة الدول العربية ، وكان الجنرال « فرانكو » يستهدف من هذا التقارب إخراج أسبانيا من عزلتها السياسية ، اذا ان نظامها فى الحكم المطلق لم يكن من ذلك النوع الذى يقربها من الدول الغربية فبادر في إبريل عام 1952م إلى إرسال وزير خارجيتة « البير أرتاخو» إلى دول الشرق العربى حيث نجح فى معاه ، لان أسبانيا كنت فى ذلك الوقت لاتزال تتمتع بمنزلة رفيعة فى بلدان أمريكا اللاتينية ، وكان تائييد هذه الدول للحكومات العربية فى الأمم المتحدة مهماً للنزاع العربي الأسرائيلى وتمخضت مهمة «أرتاخو» عن ميلاد عهد جديد من الصداقة العربية – الأسبانية تردد صداها فى تصريح السيد/ عبد الرحمن عزام – أول أمين عام لجامعة الدول العربية الذى جاء فية أن الأسبان والعرب هم كالأخوة .

- وقد ترك هذات التقارب أثرة فى العلاقات الأسبانية – المغربية إذ أن أسبانيا لم تكن متكة بنفوذها فى شمال المغرب وإنما كانت تنتظر فقط أن تسبقها فرنسا فى الجلاء عن المنطقة لكونها الدولة الرئيسية الحامية للمغرب بل كانت مدريد تشجع الوطنية المغاربة سراً وإعترضت مدريد على خلع فرنسا للسلطان « محمد الخامس » ومع ذلك فقد كانت أسبانيا تميز بين المحمية التى تفرض وجودها فيها قبل اتفاقية التقسيم مع فرنسا عام 1912م وقد تركتها للمغرب عند أستقلاله فى مارس 1956م وبين مناطق كانت تستعمرها منذ زمن أبعد وما تزال تستمسك بها وهى (سبتة ومليلة) فى

1()انظر :- شبكة المعلومات الدولية مايو 2014م

شمال المغرب وسيدى أفنى وسط الساحل الجنوبى المغرب ثم طرفاية وإقليم الصحراء فى الجنوب

- ومن ثم شهدت السنوات الأولى من عهد الأستقلال المغربى ، تعاون القصر الملكى فى المغرب مع حزب الأستقلال الذى كان ينادى بالمغرب التاريخى أو « المغرب الكبير » الذى يمتد إلى حوض السنغال ، وضروره عودة مناطقة السلبية إلى أصحاب السيادة الشرعيين ، هذا ولنشر دعوتة أصدر مجلة خاصة أسماها « الصحراء » تنشر العديد من البحوث التى تثبت الصلات الاجتماعية والتاريخية والثقافية لتلك المناطق بالمغرب .

- وبدأت قوات مغربية غير نظامية بمهاجمة «سيدى إفنى» فى ديسمبر 1957م وأغارت على طرافاية والساقية الحمراء ووادى الذهب والمناطق الشمالية من موريتانيا وساندت تلك العمليات قبيلة الرقيبات أعظم القبائل قوة فى إقليم الصحراء وأكثرهم ولاء للمغرب، ومن ثم سارعت القوات الفرنسية فى الجزائر وموريتانيا إلى مساندة القوات الأسبانية فى يناير 1958م ومعاونتها على قمع تلك الحركات وطرد القوات المغربية غير النظامية خارج « ريودى أورو» وغيرها من المقاطعات الخاصة للأدارة الأسبانية ، غير أن أسبانيا إرتات عدم تصعيد النزاع بينها وبين المغرب خوفا على علاقاتها بالدول العربية الأخرى ، وأضافت إلى تنازلها للمغرب عن مناطق نفوزها الشمالية التى كانت قدضمت اليها بموجب الاتفاق الأسبانى – الفرنسى الموقع بمدريد فى 27 من نوفمبر عام 1912م تنازلات أخرى شملت بعض مناطق نفوذها جنوب المغرب ، فتخلت فى أبريل عام 1958م عن منطقة «طرفاية » على أثر المحادثات التى جرت بين المغرب وأسبانيا فى البرتغال .

- هذا وقد دأبت المغرب على المطالبة بالمناطق الأخرى فى «سيدى أفنى والصحراء المسماة أنذاك بالأسبانية » ووافقت أسبانيا إلى التنازل عن المقاطعات الفقيرة فى مقابل تغض المغرب عن مطالبتها بالمقاطعات الغنية الأخرى ، فتنازلت أسبانيا عام 1958م عن «طرفاية» وفى عام 1969م عن «سيدى إفنى» وقابلتها الباط باغفال منطقتى (سبتة ومليلة) الغنيتين بالفوسفات واللتين يكثر فيهما الأسبان مركزة أهتمامها فى الأقسام الجنوبية التى نجحت فى ضمها باستثناء منطقة الصحراء بمقاطعتيها الشهيرتين «ريودى أورو» و«الساقية الحمراء» ثم أنبرت فى الستينيات تطالب بضم موريتانيا اليها المتضمن إسنطراداً ضم تلك الصحراء ، ومما لا شك فية أن المغرب إستهدف فى صراعة مع الجزائر حول الحدود إيجاد حلقة إتصال جغرافية بينها وبين موريتانيا التى يفصلها عنها إقليم الصحراء ، إلا أن النزاع على الحدود سوى على أساس أستمرار الوضع القائم منذ الأستعمار أى أستمرار الحدود الجزائرية بالصحراء الغربية .

- ومماهو لأفت للنظر أن أسبانيا قد عمدت على الرغم من تخليها للمغرب عن بعض مناطق نفوزها إلى أتخاز خطوات تدعم فصل الصحراء

عن المغرب وذلك بمنحها شخصية محلية عن طريق تكوين مجلس عمومى قوامة إثنان وأربعون عضواً بعضهم فكرة الأتحاد مع المغرب بينما أرتاى الأخرون فكرة الأستقلال وطالبو الحكومة الأسبانية فى يوليو 1973م بايجاد جهاز أدارى من أبنا الصحراء الغربية وتهيئة الظروف الملائمة ليضطلع ذلك الجهاز بالادارة الذاتية كمرحلة أولى نحو الأستقلال ، وقد وجه الجنرال فرانكو فى يونية 1974م بياناً إلى سكان الصحراء جاء فية الأتى:-

- تاكيد أن الشعب الشعب الصحراوى هو وحدة الذى يملك إرادتة ولذلك فأن أسبانيا ستدافع عن تلك الأرادة ، ضمان أسبانيا وحدة إقليم الصحراء وامعانها فى تحقيق التطور الأقتصادى والأجتماعى وإذدهار الدين الأسلامى ، واعلانها أن ثروات الصحراء هى من حق أبنائها وتطبيق تقرير حق المصير حينما يكون شعب الصحراء فى وضع يمكنه من تحمل تبعاتة وبالتزماته ، وتمهيداً لذلك وضعت أسبانيا نظاماً خاصاً بالصحراء يضمن مشاركتها تدريجيا فى تسيير شئونها ويفضى إلى تحمل مسئوليتها فى نطاق من التكامل .

- ومع تاكيد هذه الحقوق تضمن البيانات ما يفيد أستمرار السيادة الأسبانية، ويعنى ذلك أن أسبانيا هى التى تمثل إقليم الصحراء الغربية فى الشئون الخارجية وتتولى شئون الدفاع ، وقد ترتب على الموقف الأسبانى أن توترت العلاقات المغربية – الأسبانية ، وإزاء توتر الموقف بين موريتانيا والمغرب والجزائر من ناحية وأسبانيا من ناحية أخرى فقد شكلت مشكلة الصحراء وضعاً متزامناً تبناه كثير من المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الاتحاد الافريقى) والجامعه العربية وكذا المنظمة الدولية العالمية (منظمة الأمم المتحدة) والتى أعتمدت فى كثير من القرارات التى أصدرتها فى شائن مسالة الصحراء الغربية على قرارت تلك المنظمة .

- هذا وبم تتوقف المغرب عن التفاوض مع أسبانيا وفرنسا وبتنسيق بينهما وبين قيادة جيش التحرير فى الجنوب، وقد أبدت أسبانيا استعدادها للتخلى عن الأجزاء الجنوبية ، وقد تطلب هذا الموقف من جيش التحرير أيقاف العمل المسلح ، ألا أن أسبانيا ظلت تسعى للحصول على مكاسب بديلة مقابل ما تقدمة من تنازلات ، وقابل المغرب الموقف الأسبانى بتمسكة بكل أقاليمة الجنوبية وهى طرفاية وإيفنى والساقية الحمراء ووادى الذهب ، لذلك كان لجوء المغرب إلى المحافل الدولية بهدف الضغط على أسبانيا لقبول المفاوضات ، وإذا كانت المفاوضات المغربية – الأسبانية قد دخلت مرحلة جديدة إنتهيت بتوقيع معاهدة «سنترا » فى أول إبريل عام 1958م وخلالها إسترجعت المغرب إقليم «طرفاية‘ ع إلا أن هذه المعاهدة لم تهدف إلى ترسيم الحدود كما أن أسبانيا بدأت تعمل على أبقاء سيطرتها الاستعمارية على الصحراء حيث عملت طمانة الدول الغربية حتى تغير موقفها فى الأمم المتحدة وذلك باعلان إستعدادها لانها وجودها فى هذه المنطقة.

- ثم بعثت أسبانيا للأمم المتحدة فى يوليو 1974م بوثيقة أساسية فى النزاع أوضحت فى هذه الوثيقة كيفية أنها تسوية الأحتلال للإقليم الصحراوى وذلك من خلال الخطوات الأتية :-

أ- سيكون السكان الصحراويون تحت الحماية الأسبانية وبعد فترة بين خمس وعشر سنوات وبعد أن تصل المنطقة إلى مستوى يؤهلها إلى أدارة شئونها يتم منحها الأستقلال التام.

ب- تحتفظ أسبانيا لنفسها بحق التمثيل الخارجى للدولة الصحراوية وحمايتها العسكرية ووضع البنيات الأدارية الخاصة بها .

ت- ينظم إستفتا من طرف السلطات الأسبانية لتكريس هذه السياسة .

- هذا وقد رفض المغرب هذه السياسة المشوهة لمبدا حق الشعوب فى تقرير مصيرها والذى سيؤدى إلى وضعية أستعمارثية جديدة ، ولمواجهة هذه السياسة الأستعمارية الجديدة التى بدات أسبانيا فى ممارستها أخذت المغرب فى تغيير موقفها تجاة مشكلة الصحراء الغربية حيث طالبت بعرض مشكلة إقليم الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية ، وبدأ طرح هذه المشكلة أمام محكمة العدل الدولية ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة يحق للجمعية العامة أو مجلس الأمن أن تطلب من محكمة العدل الدولية (بلاهاى) تقديم الفتوى بشان المشاكل القانونية بناء على طلبها ، ومن ثم وعلى أثر ذلك أعلن الملك الحسن الثانى فى 17 سبتمبر 1974م قرارة بمطالبه الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع النزاع القانونى الأسبانى – المغربى حول إقليم الصحراء الغربية إلى محكمة الدولية ، وعلى الرغم أن هذا الموقف قد واجة كثيراً من الصعوبات فقد تقدمت خمسة وثلاثون دولة عربية وأفريقية بما فيهم المغرب وموريتانيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع قرار لطرح النزاع على محكمة العدل الدولية ، ومن ثم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الثالث عشر من ديسمبر عام 1974م قرارها رقم 3292تدعو فية محكمة العدل الدولية لتقديم رأسها فى سؤالين محددين هما :-

أ- هل كانت الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادى الذهب) أرضاً خلاء بدون سكان وقت أن إستعمرها الأسبان .

ب- وإذا كان الجواب على هذا السؤال سلباً فما هى العلاقات القانونية لهذا الإقليم مع المغرب وموريتانيا .

- وتمكن المغرب بهذا الموقف من منع أسبانيا من أجراء الأستفتاء الذى كانت تعتزم على أجرائة خاصة بعد أن طلب الأمين العام للأمم المتحدة أنذاك من السلطات الأسبانية تاجيل هذا الأستفتاء إلى أن تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة السياسة التى يجب إتباعها حيال إقليم الصحراء الغربية على ضواء الرأى الأستشارى الذى ستصدره محكمة العدل الدولية ،

- هذا وقد بدات مناقشات محكمة العدل الدولية فى 25 من مارس 1975م وإنتهيت فى الثلاثون من يوليو عام 1975م وخلال هذه الفترة التى أستغرقتها إجراءات محكمة العدل الدولية تم الأستماع إلى مرافعات كل من المغرب وموريتانيا وإسبانيا ، كما إطلعت المحكمة على بيانتات ووثائق من دول أخرى .

- هذا وفى السادس عشر من أكتوبر عام 1975م أودعت محكمة العدل الدولية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرات فى شكل رأى إستشارى يؤكد بصفة قاطعة النقاط التالية بشان المطلب المغربى

1- رفضت محكمة العدل الدولية وجهة نظر وجهة النظر الأسبانية لأن النظر فى النزاع من أختصاصها مؤكدة بذلك موقف المغرب الذى يؤكد أن النزاع بين أسبانيا والمغرب حيال الصحراء ذو صبغة قانوية .

2- إستناداً من المحكمة إلى مرافعات كل من المغرب وموريتانيا رفضت المحكمة الزعم الأسبانى بان الإقليم الصحراوى كان أرضاً خلاء بدون سكان أثناء الأحتلال ، كما انه لم يكن هناك فراغ من السلطة .

3- اكدتالمحكمة على وجود علاقات بين إقليم الصحراء وكل من المغرب وموريتانيا وهذه العلاقات كانت فى إطار قانونى وعلاقات بيعية أيضاً.

- أعتبر المغرب أن الاحكام التى أصدرتها محكمة العدل الدولية ما هى ألا تاكيد على أن الصحراء الغربية جزء من الإقليم الذى تمارس علية سيادة ملوك المغرب ، وأن سكان هذا الإقليم كانو ومازلو مغاربة ، ومن ثم تاكد المغرب من شرعية مطلبة ، كما أن المعلومات التى أعتمدت عليها محكمة العدل الدولية تؤكد أنه كان يوجد خلال فترة الأستعمار الأسبانى للصحراء روابط قانونية للولاء – البيعة بين سلطان المغرب وبعض القبائل فى إقليم الصحراء الغربية ، وقد أستنتجت المحكمة من المعلومات والوثائق التى حصلت عليها أنه لاتوجد روابط سياسية ترابية بين إقليم الصحراء الغربية من جهة وبين المغرب وموريتانيا من جهة أخرى ، ألا أن محكمة العدل الدولية قد أعترفت ضمنياً بسيادة المغرب على الصحراء الغربية عندما أقرت بوجود روابط الولاء الشخصى بين القبائل الصحراوية والسلطان (وثيقة تجديد البيعة) خاصة أن هذه البيعة قد تمت بالتراضى بين شعب الصحراء والدوله العلوية ولايجوز التنازل عنها ، وأن هذه البيعة لم تنقض من قبل ولاة بل بفعل قوة أستعمارية .

- هذا وقد كان لصدور الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية من ردود الافعال المختلفة فقد أعلن الملك الحسن الثانى فى 16 اكتوبر 1975م عن الأعداد للمسيرة الخضراء .

- هذا وفى الخامس من نوفمبر عام 1975م كما ذكرنا وجه الملك الحسن الثانى من قصر البلدية «باكدير» خطابا للشعب المغربى أعلن فية عن أنطلاق المسيرة يوم السادس من نوفمبر 1975م من «طرفاية» وشارك فيها

ثلثمائة وخمسون ألفاً من المغاربة إضافة إلى مشاركة كل من سفرا السعودية والاردن وقطر والأمارات وسلطنة عمان والسودان وجابون ووفد من السنغال والأمين العام لمنظمة المؤتمر الأسلامى ، وأكدت المغرب عل أن المتطوعين فى المسيرة قد تسلحو بالقران الكريم ولم يحملو أى سلاح تاكيداً على أنها مسيرة سلمية وأنطلقت المسيرة بقد كبير من الأنتظام والدقة وعبرت المسيرة الخضراء حدود الصحراء وكان يحيط بها ردود فعل عالمية وإقليمية متباينة فاعلنت الجزائر رفضها للمسيرة وأعتبرتها خرقا للموثيق والأعراف الدولية ، أما أسبانيا فقد عارضت المسيرة وطلبت عقد إجتماع لمجلس الأمن لمواجهة المسيرة ، كما أعلنت من خلال مندوبها فى مجلس الأمن أن المسيرة الخضراء ليست مسيرة سلمية بل هي زحف عسكرى مسلح ولذلك فقد حركت أسطولها البحرى فى المياه الإقليمية المغربية لإجبار المغرب على العدول عن تنفيذ المسيرة ، كما أعلنت انها قامت باعداد حقول الغام فى الصحراء الغربية وقد أثار هذا التصر ردود فعل عالمية .

- وقد أدى نجاح المسيرة الخضراء على المستوى الشعبى والإقليمى والعالمى وأعادة التوازن فى الموقف الأسبانى تجاة النزاع ، فبعد أن توغلت المسيرة لمسافة خمسة عشرة كم داخل إقليم الصحراء الغربية بدات الأتصالات بين أسبانيا والمغرب ظهر خلالها تغير واضح فى الموقف الأسبانى ولذلك وعلى أثر ذلك أصدر العاهل المغربى تعليماتة بعودة المتطوعين فى المسيرة إلى إقليم «طرفاية» مؤقتا حتى يتم التوصل إلى حل سياسى للنزاع وكان نتيجة ذلك توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية .

- ونتيجة للضغوط الدولية التى واجهتها أسبانيا فقد تمت الأتصالات بين المغرب وأسبانيا وفى الحادى عشر من نوفمبر 1975م بدأت المفاوضات بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ووقعت اتفاقية (مدريد) الثلاثية فى 14 نوفمبر 1975م ومن خلالها قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانيا لقد اعتبرت اتفاقية مدريد الثلاثية أنتصار دبلوماسياًلكل من المغرب وموريتانيا لانها أدت إلى إسترجاع الصحراء الغربية دون الدخول فى فى صراع عسكرى ضد أسبانيا وكذلك فإن الاتفاقية جات مطابقة لوجهة نظر المغرب ، فنصت على أن الأطراف الموافقة عليها تخطر الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقرر فى الوثيقة ، وكان هذا وفقا للرؤية المغربية أنها النزاع القائم حول الصحراء الغربية ،، وكان هناك أرتياح عام لدى الاطراف الثلاثة الموقعة على الاتفاقية فقد أمكن تحاشى المواجهة العسكرية بين المغرب وأسبانيا وكذلك تحاشى إجرا أستفتاء فى الصحراء الغربية فى أثناء وجود الأدارة الأسبانية مما كان سيحقق الأحداث الأسبانية وخلق كيان مستقل يرتبط بها عضوياً .

- لقد رأى المغرب أن اتفاقية مدريد الثلاثية كانت تطبيقا للرأى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية كما أن هذا الإتفاق الذى توصل اليه ووافق علية سكان الإقليم في الإطار الذى كانوا دائماً يعبرون عن أرائهم ، وكانت تقيده شرعياً وكل وثائقا.

- وبما أن رؤية المغرب كانت متفقة معرؤية موريتانيا فى أقتسام الصحراء الغربية بينهما فإن هذه الموافقة كانت تطبيقاً لرأى محكمة العدل الدولية لالرأيها الخاص وطالما أ، محكمة العدل الدولية قد أقرت بحقوق مشتركة مغربية موريتانيا فى الصحراء الغربية ، فلقد وجب على المغرب أحترام هذه الحقوق ، وعلى الرغم أن الاتفاق ينهى الوجود العسكرى الأسبانى فى توقيت أقصاة 28 من فبراير 1976م على أن يوضع الإقليم الصحراوى حتى هذا التاريخ تحت أدارة ثلاثية إلا أن القوات المغربية لم تلبث أن دخلت الإقليم الصحراوى وإحتلت مدينة (سمارة) فى 27 نوفمبر 1975م ثم دخلت مدينة العيون فى الحادى عشر من ديسمبر 1975م

- أما القوات الموريتانيا فقد دخلت هى الأخرى مدينتى (داخلة وفلاسينيروس) بعد عدة معارك عنيفة بين القوات الموريتانيا وأعضاء جبهة البوليساريو ، وبدات المظاهرات الشعبية فى مدينة «بير الحلونى أنفاريتى » وسرعان ماعمت كل المناطق المحررة ، وأما الجزائر فقد أدانت سياسة الأمر الواقع بشان الصحراء الغربية ولم تعترف باتفاقية مدريد الثلاثى وقامت بحشد قواتها على الحدود الجزائرية وأعلنت ليبيا تائيدها للموقف الجزائرى.

- هذا وقد ترتب على الأنسحاب الأسبانى من الصحراء الغربية ردود أفعال محلية وإقليمية فبعد أن أتمت أسبانيا أنسحابها من الإقليم الصحراوى ، فى 26من فبراير 1967م وفقا للاتفاق الثلاثى الذى تم توقيعة بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا فى نوفمبر 1975م وفى ذات التوقيت عقدت الجماعة الصحراوية أجتماعاً أستثنائيا بمدينة العيون فى 26 فبراير 1976م وافقت خلاله الجماعة الصحراوية بالأجماع على الاتفاق الثلاثى الذى وضع حدا للوجود الأسبانى فى الإقليم الصحراوى ووجهت الجماعة الصحراوية مصادقتها على الاتفاقية إلى كل من المغرب والرئيس الموريتانى وملك أسبانيا وأيضا إلى المنظمات الدولية ، ولكن فى تطور سريع أعلنت جبهة البوليساريو فى 27 فبراير 1976م عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على الأرض التى سيطرت عليها ، وعلى أثر ذلك هددت المغرب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من يعترف بها ، وعندما إعترفت الجزائر بها أعلنت المغرب وموريتانيا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجزائر ، كما أتهم المغرب الرئيس الليبى السابق معمر القذافى – بدعمة الدائم لحركة البوليساريو ، ونتيجة للاتفاق الذى تم بين موريتانيا وحركة البوليساريو فى أغسطس 1979م وإعترفت فية موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، إنسحبت القوات الموريتانيا من الصحراء الغربية فاعتبرت المغرب ذلك تهديداً مباشر لها ولذلك أعلنت المغرب أن القطاع الموريتانى فى الصحراء الغربية قطاع مغربى وأستولت علية القوات المغربية ونتيجة لهذا الأجراء تعرضت المغرب لضغوط دولية وهجوم سياسى على المستوى الإقليمى والدولى .

- واستمر الملك الحسن الثانى أنذاك فى تصعيده للحملة التى أكدت حق المغرب فى الصحراء الغربية فاعلن تصميمة على الأحتفاظ بالصحراء الغربية وأنه سيعمل على مواجهة أى إحتمال لهجوم عسكرى تقوم به الجزائر إلا أن هذه التحذيرات لم تجدى سوى إصرار جبهة البوليساريو على موقفها فاعلنت فى السادس من مارس 1976م عن تشكيل حكومة صحراوية برئاسة (محمد الأمين أحمد) وإعترفت الجزائر فى نفس اليوم بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية أما جامعة الدول العربية فقد اعلنت أن مشكلة الصحراء معقدة وإيجاد مخرج سياسى لها يحتاج إلى وقت هذا ولقد أعلن ذلك أمين عام جامعة الدول العربية أنذاك بعد حوالى إسبوعين من المساعى التوفيقيةبين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا ، وعلى الرغم من تعدد المساعى العربية لاحتواء الأزمة إلا أن جبهة البوليساريو كانت قد بدات فعلاً بعمليات عسكرية فى كل من المغرب وموريتانيا ضد أهداف عسكرية .

- هذا وقد شعرت المغرب بالثقل الأقتصادى والسياسى والعسكرى نتيجة لهجمات البوليساريو المتزايدة ولذا إضطر المغرب إلى تغيير إستراتيجيتة من الدفاع إلى الهجوم ، فقام بمهاجمة قوات البوليساريو حتى لاتتمكن من مهاجمة القوات المغربية ، وخلال هذه العمليات دمرت عدة قواعد لقوات البوليساريو حتى لا تتمكن من مهاجمة القوات المغربية ، وخلال هذه العمليات دمرت عدة قواعد قوات البوليساريو ، كما شكلت منظمة « الأوزاريو » لنقل الهجوم إلى عمق الأراضى الجزائرية بهدف أرباك خطوط أمداد البوليساريو ، وكان النجاح السياسى لجبهة البوليساريو من خلال أعلان لجنة الحكماء الأفريقين المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك فى ديسمبر 1979م إعترافها بحق تقرير المصير للشعب الصحراوى وطالبت المغرب بسحب قواته من الصحراء الغربية المتنازع عليها وطالبت بعد ذلك بتشكيل قوة أفريقية لحفظ النظام فى الصحراء الغربية إلى حين تقرير المصير وسبق ذلك قرارات أخرى فى مؤتمر القمة الأفريقى وقمة عدم الأنحياز وكذلك فى لجنة تصفية الأستعمار بالأمم المتحدة وفى مواجهة ذلك أعلن الملك الحسن الثانى فى يونية 1981م خلال مؤتمر منظمةالوحدة الأفريقية في « نيروبى» بكنيا عن قبول المغرب تنظيم إستفتاء في الصحراء الغربية وبذلك إتجهت المغرب سياسة جديدة هدفت إلى تهدئة الصراع فى المنطقة ، وفى تطور أخر للمشكلة أيدت القمة الأفريقية التى عقدت فى أديس أبابا عام 1984م قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى الأن) وهذا ما دفع المغرب إلى أعلان إنسحابها من منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك ولم تنضم للأتحاد الأفريقى عند قيامه [1].

1()انظر شبكة المعلومات الالكترونية الدولية ، مفهوم حق تقرير المصير لأطراف النزاع حول الصحراء الغربية ، مايو 2014م

- وبعد أن أنتهاينا من موقف المغرب من حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية نتعرض لموقف المغرب من النزاع حول الصحراء الغربية .

***

ثانيا : الانشقاق السياسى حول موقف المغرب من النزاع :-

1- وجهة النظر المغربية :-

- تتكون عبارة (قضية أو مشكلة الصحراء) من كلمتين (قضية وصحراء) وكل من الكلمتين حد ذاتة يمثل قضية أو مشكلة مستقلة ، كما تمثل العبارة كلها قضية الصحراء قضية ثالثة ولفظ قضية تعبر عن الأجراء الشكل القانونى الناشئ عن قيام الدعوى إنما هى وسيلة حماية الحق وهى لاحقه عليه ،إذ أن الدعوى لا تظهر الحاجة اليها إلا إذا إعتدى على الحق وداومت الأمور تسير فى مجراها الطبيعى ، فإن صاحب الحق ليس فى حاجة إلي أن يطرقباب المحاكم فاذا لم تقم منازعة الدعوى لاتوجد وأن القبول بدعوى المغرب أمام محكمة العدل الدولية وإقرار بان المغرب صاحب حق معتدى علية وتلك المفاهيم الأولية من وجهة نظر المغرب لم تعترف بها أسبانيا ولم تقتنع بها ولهذا فإن أسبانيا رفضت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى صلاحية النظر فى القضية من الناحية الشكلية

- لذا ترى وجهة النظر المغربية منذ بداية ظهور مشكلة الصحراء المغربية أن لفظ الصحراء لاخلاف علماً على فهمها طبيعاً وإنما قام الخلاف على أساس إستبدادالأستعمار وتعسفة فى فهمها وتزييف صفاتها التاريخية والاجتماعية والبشرية والسياسية منذ تسلطت أسبانيا بالقهر ومظاهرالغزو على تلك الصحراء .

- وعبارة مشكلة أو قضية الصحراء الغربية تعتبر من وجهة النظر المغربية «قضية» وذلك لامتناع المستعمر منتزع الحق من أصحابة عن الأعتراف بان الصحراء مغربية ، وعندما عرضت قضية الصحراء على محكمة العدل الدولية ، فقد أستندت وجهة النظر المغربية على أن أهل الصحراء قد بايعو الملك محمد الخامس بصفتة « أمير المؤمنين » بان يكون له وحده السيادة السياسية على الصحراء باعتبارأن البيعة عقد سياسى يتم فى الأسلام بالقول والعمل بين الخليفة وبين جماعة المبايعين فيعطى الخليفة العهد على نفسة بأن يحكم بكتاب الله وسنة رسوله وأ، يقيم العدل ويحمى الأسلام مقابل أن ياخذ لنفسة السمع والطاعة من المبايعين وياخذ لنفسة العدل ومباشرة السلطان لأمور الدين وحماية النفس وتامين الحدود ، وقد أشار الملك الحسن الثانى أنذاك فى خطابة إعلان المسيرة الخضراء عام 1975م عندما أوضح الفرق بين روابط السيادة وروابط البيعة فى القانون الأوربى نفسة من أن التعاقد السياسى عند الأغريق وعند الأوربين بين المعاصرين لايخرج عن مضمون البيعة الأسلامية مع بعض الأختلاففى الشكل والأجراء

إفقضة طبيعة تطور المجتمعات ، موقد تمسك الملك الحسن الثانى بهذه المفاهيم مستنداً أيضاً إلى أن نظر محكمة العدل الدولية للقضية التى ترجع إلى أوائل القرن الحالى وليس نص السيادة ، وهو فى حد ذاتة وإنما يرجع إلى أن مصطلع البيعة الذى أستعملته المحكمة جاء متمشيا مصطلحات التاريخ الذى إستعمرت فية أسبانيا الصحراء الغربية .

- وقد ذكرت محكمة العدل الدولية بأن العناصر والمعلومات التى أطلعت عليها المحكمة تثبت وجود روابط قانونية للبيعة بين سلطان المغرب وبعض القبائل القاطنة فى الأراضى الصحراوية أثناء إستعمارها من جانب الأسبانوعبارة « بعض القبائل » التى وردة فى نص قرار محكمة العدل الدولية لايتعارض مع وجهة النظر المغربية بل تتماشى مع الظروف التاريخية والطبيعية لنشأة نظام البيعة فى الأسلام التى تطابق ظروف الصحراء كطبيعة ومجتمع وظروف نظام الحكم المتمثل فى وجود أمير المؤمنين يتحمل مسئوليات أمور الدنيا والدين ، ومن هذا تصل وجهة النظر المغربية إلى أن البيعة فى الأسلام مثلها مثل بيعة أهل الصحراء الغربية للأمام .

- أى انها عقد سياسى ترتب علية سيادة وممارسة سياسية لأمير المؤمنين دون غيرة وبهذا أقتنع القاضى السنعالى فى محكمة العدل الدولية عندما أعلن أنه يرى أن العلاقات القانونية وخصوصا علاقة البيعة المنصوص عليها فى الراى الأستشارى تدل علي وجود سلطة الدولة وممارسة إدارة شبيهة بعلاقة السيادة تمارس فى منطقة صحراوية وعدة علي قبائل بعضها من الرحل وبعضها من المقيمين ، كما أعلن نائب رئيس محكمة العدل الدولية بان بيعة السلطان تكتسى فى حد ذاتها بصبغة سياسية ودستورية ، وأن السلطان كان فى عهد الأستعمار يجمع بين السلطاتين التشريعية والتنفيذية بالأضافة إلى السلطة الروحية وتلك السلطات أوجدت روابط قانونية بين الصحراء والمغرب بلإضافة إلى وجود بيعة ذات أحكام وأثار ونتائج تدخل فى إطار العقد السياسى .

- وهكذا يرى البعض أن وجه النظر المغربية التى تستند إلى الأسانيد والروابط التاريخية والقانونية والسياسية الممثلة فى البيعة ترى أن مطالبة المغرب بارضيها إنما تمثل قضية وأن القضية بهذا المفهوم تعبرعن الأ جراء الشكلى القانونى الناشئ عن قيام الدعوى ، والدعوى كما سبق توضيحا إنما هى وسيلة حماية الحق وأن قبول محكمة العدل الدولية للنظر فى دعوى المغرب هو أعتراف مسبق بانها صاحبة الحق ، كذلك فان وجهة النظر المغربية ترى أن الصحراء ستظل محل وموضوع مطالبة المغرب الدائمة دون توقف بالحجج والوثائق وعلى المستوى الدولى والصحراء هنا هى إذاً الصحرا المغربية وليست كما تسمي بالصحراء الغربية وأن هناك بالطبع فارق كبير بين مفاهيم كل من المصطلحين وأن الأستيلاء عن طريق وضع اليد يكون بالنسبة لما لا مالك له وأيضا عندما يتخلى صاحب الحق عن ملكيته

وقد تاكدت محكمة العدل الدولية من وجود هذين المبررين لأستعمار أسبانيا للصحراء المغربية .

- ولذلك عندما وصفت أسبانيا المسيرة الخضراء للصحراء بانها عملية غزوة ، ردت عليها المغرب بأن الصحراء قبل أستعمار أسبانيا لها لم تكن كياناً سياسياً مستقلاً بل كانت إقليم يتمتع بالسيادة المغربية وأ، إنتقال المواطنين المسالمين إلى جزء من أراضيهم وكش جميع خطط مراحل هذا الأنتقال ينفى الزعيم الأسبانى ، هذاء ولقد فتح المغرب جميع أرضيه منذ عدة قرون فتحاً كاملاً سياسياً ومعنوياً إمتزجت فية عناصر المجتمع وتوحدت فئاتة وعقيدته ، وأهدافه وكذلك فان وجهة النظر المغربية ترى أن تقرير المصير لأهل الصحراء هو خدعة، وأنها خدعة تخالف مبدأ السيادة الشعبية أذ يهدف تقرير المصير إلى الأنفصال عن الوحدة الأصلية وهو هدف بارز من أهاف الأستعمار بينما يحتم مبدأ السيادة الشعبية حرية الشعب فى حكم نفسة مستقلا فى نطاق وحدتة القومية غير خاضع لقوميات أجنبية تفرضها قوى الأستعمار لحماية مصالحها المادية ، ومادامت محكمة العدل الدولية قد أقرت بحق المغرب وأن النظرية العامة للحق تكفل بموادها التفصلية إستشارة صاحب الحق بالقدر على ممارسة كل السلطات التي يكفلها له مضمون الحق ، وان ذلك يفسر مشروعية للملك الحسن الثانى أنذاك بصفتة أمير المؤمنين تحذير لكل من يتعرض لطريق المسيرة الخضراء

- وأيضا ترى وجهة النظر المغربية أن البيعة هنا هى عقد سياسى يتم بالأجماع وهى أيضاً رأى أصحاب الحل والعقد ، وفى قضية الصحراء فالعقد وليس رأى مجموع سكان البدو والحضر عن طريق الأنتخابات العامه لوجوب مراعاة ظروف المكان الصحراوى وسكان المتنقلين وظروف العصر الذى تمت فية البيعة قبل عصر الأستعمار الأسباني للصحراء المغربية ، بل أن الأجماع فى التشريع الأسلامى لازال سارى المفعول إلى جانب القرن والسنة بصفة ركن الأجتهاد ، فالبيعة على هذا النحو تتمتع بقوة العقد السياسى لأهل الصحراء إنعقد بهذه البيعة .

- كما تؤكد وجهة النظر المغربية أن اتفاقيات بعض الخارجين مع القوى الأجنبية الاستعمارية هو خروج عن الأجماع المنعقد بالبيعة ولا مشروعية ولاسند لها وأخيراً فإن البيعة الصادرة عن رغبة وأختيار من سكان الصحراء لملكهم هى أبلغ الدولالة على السيادة الشعبية والوحدة السياسية تظل ملزمة لكل من الطرفين المتعاقدين المتعاهدين المتابعين ، مما يحدو بالصحراويين والمغاربة إلى فتح الصدور لأستقبال مسيرة « أمير المؤمنين » الذى لم يتنكر لمسؤليات البيعة التى طوق بها الصحراويون عنقة ، وأيضا ترى وجهة النظر المغربية أن الصحراويون يرون أن الصحراء مغربية وأن هناك زعماء صحراويين لجاؤ إلى المغرب مجددين على البيعة والطاعة والولاء للملك الحسن الثاني أنذاك بعد أن أعترفت بيعتهم التاريخية أكبر هيئة قضائية فى العالم ، ممثلة فى محكمة العدل الدولية وأقرت البعة

دول المؤتمر الأسلامى التى أنابت أمينها العام ليكون فى مقدمة المسيرة ، وهو ما يؤكد من وجهة النظر المغربية – السيادة السياسية لملوك المغرب على مجموع ترابهم الوطنى بيما فية الصحراء .

- هذا وقد تضمنت نص وثيقة البيعة التى رفعها الحاج « خطرى الحجانى الزعيم الصحراوى » إلى الملك أنذاك فى الثانى من نوفمبر 1975م الأتى :-

الحمد لله – والصلاة والسلام على رسول الله .

مولاى صاحب الجلالة الملك المعظم سيدنا الحسن الثانى .

أدام الله مجدكم وأيدكم بروح منه وأبقاكم حصناً حصيناً للمغرب ووحدته وعزته من أزدهار 000لقد شرفتني يا مولاى بخطابكم السامى وأذنتم لشخص الضعيف للمثول بين يدى جلالتكم بمراكش عاصمة الجنوب وتجديد البيعة وتاكيد العهود التى كانت تربط بين أجدادكم المنعمين وبين خدامكم من أبنائنا وأجدادنا وأنة لشرف عظيم منحتموني أياه وأنى لادعو الله سبحانة وتعالى أن يجعلنى أهلاً لهذا الشرف وساعمل كل ما فى وسعى للحضور فوراً إلى القصر العامر بالله والى ان تصل ساعة اللقاء فانى أعاهد الله وأشهده على الأخلاص لجلالتكم والتفانى فى طاعتكم وإننى أضع يدى الضعيفة في يدكم الكريمة لاجدد بيعتي واؤكد ولائى وطاعتى لان مبايعتكم هى مبايعة لله وطاعتكم طاعة لله قال الله تعالى « أن الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم » وقال تعالى « يا ايها الذين أمنو أطيعو الله وأطيعو الرسول وأولى الأمر منكم » وقال تعالى « ومن يقول الله ورسوله فان حزب الله هم الغالبون » وقال تعالى « ومن أوفى بماعاهد علية الله فنؤتيه أجراً عظيماً»

- مولاى أنن أبايعك وأعاهدك كما بايع وعاهد أجدادى أجدادك المنعمين وأنى أدعو الله سبحانة وتعالى أن يجعله عهداً مستمراً إلى يوم الدين ، حفظ الله جلالتكم بما حفظ به الذكر الحكيم وأيدك بالسبع المثانى والقران العظيم وحفظ ولي عهدك الأمير الأسعد سيدي محمد وأخوه الأمير السعيد المحبوب مولاى رشيد وحفظ الأسرة الشريفة كلها وحقق على يك للصحراء ما تصبو اليه من وحدة وعزة وازدهار وجمع بك وعلى يدك كلمة المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها والله على ما أقول وكيل وكفى بالله شهيداً وكفى به ولياً ونصيراً [1]

والسلام على مقامكم العالى ورحمة الله

وحرر فى لاس باطاس صباح يوم الأحد 27 شوال عام 1395هجرية

1()إنظر جلال يحى واخرون ، مسالة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية ، الآطراف الأقليمية لمشكلة الصحراء (القاهرة : دار المعارف ، 1981م)ص 549 – 554 وإنظر فى هذا المرجع :- نص البيعة المذكورة أعلاه ص 553- 555

الموافق 2نوفمبر 1975م

الأمضاء

الحاج خطرى الحجانى

2- التوجية السياسى المغربى :-

- هذا وفى يوم 16 من أكتوبر عام 1975م أودعت محكمة العدل الدولية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرة فى شكل رأى أستشارى اكد بصفة قاطعة على النقاط التالية بشان المطلب المغربى وهى :-

أ- رفض المحكمة لوجهة النظر الأسبانية ، وأعترفت المحكمة بان النظر فى النزاع ثم القائم من إختصاصها مؤكدة بذلك موقف المغرب الذى يؤكد أن النزاع بين المغرب وأسبانيا ذو صبغة قانونية .

ب- إستنادا من المحكمة إلى مرافعات كل من المغرب وموريتانيا رفضت المحمة النقطة الثانية من وجهة النظر الأسبانى التى تزعم ان الإقليم الصحراوى كان أرضاً خلاء أثناء الأحتلال كما انه لم يكن فراغ من حيث السلطة .

ج- أكدت محكمة العدل الدولية أنه كانت هناك بين الصحراء والمملكة المغربية علاقات قانونية وعلاقات « بيعية ».

- ومن ثم ترى وجهة النظر المغربية أن حكم المحكمة بشان الصحراء الغربية لايمكن أن يعبر ألا عن شئ واحد هو أن الصحراء المسماة بالغربية هى جزء من الإقليم الذى تمارس علية سيادة ملوك المغرب وأن سكان هذا الإقليم كانو وما يزالون يعتبرون مغاربة ، وان المغرب بعد أن تاكد من شرعية مطلبه من محكمة العدل الدولية الغليا التى أينط بها إقرار الحق فى حالات النزاع وأنها تتالف من قضاة منتخبين بصفة مباشرة من طرف مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومعنى هذا أن الهيئتين التابعتين للأمم المتحدة واللتين إنتخبتا قضاه هذه المحكمة بطريقة تضمن تمثيل الدول الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن كما تضمن التمثيل للمناطق الجغرافيه فى جميع أنحاء العالم حتى تسبغ على أحكامها القوة الضرورية أمام الراى العام الدولى .

- وإنطلاقاً من هذا الأعتبارات يرى المغرب أن النزاع الترابى حول الصحراء الغربية القائم بينة وبين أسبانيا قد سوى بصفة قاطعة لاغموض ولا لبس فيها ، ولهذا يعتبر المغرب أن أى أستنتاج أخر لاى مناقشة تكتسب صبغة سياسية وغير مسببة للأحترام التام للقانون لايمكن أن ياتى مخالفا لروح الأحكام التى وضعتها محكمة العدل الدولية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولذا فلم يتبقى للمغرب سوى أ، ياخذ من الأحكام الصادرة العبرة التى يطرحها الواقع .

- هذا وقد عقدت الجماعة الصحراوية أجتماعا إستثنائيا بمدينة العيون فى 1976/2/26م على أثر اتفاق مدريد المبرم بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا فى 14 نوفمبر 1975م وذلك بحضور ممثلى الدول الثلاثة وبعد بحث الوضع فى الصحراء صادقت الجماعة الصحراوية بالأجماع على على الاتفاق الثلاثى الذى وضع حداً نهائياً للوجود الأسبانى فى الصحراء الغربية

بعد 91 عاماً على أستعماره ووجهت الجماعة الصحراوية بعد مصادقها على هذا الاتفاق الثلاثي برقيات إلى ملك المغرب ورئيس موريتانيا والملك خوان كارلوس ملك أسبانيا آنذاك وإلى باقى المنظمات الدولية .

- هذا وقد إعتبر المغرب هذا الحدث بالغ الأهمية لانه وضع حداً نهائياً للأستعمار الأسبانى فى الإقليم الصحراوى تمشياً مع الرغبة التى أباها والنضال الذى قام ه لتحرير بقية أجزائه وأستكمال وحدته الترابية وبمصادقة الجمعية الصحراوية على إنتهاء الأدارة الأسبانية فى الصحراء وإنضمام هذا الإقليم (الصحراء الغربية) إلى بلدية الأصلين (المغرب – موريتانيا) قد طوى ملف الصحراء نهائيا ومن ثم فالقرارت الذى أتخذته الجماعة الصحراوية مطابقة تماما المطابقة لنص الاتفاق الثلاثي (مدريد) بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا وللمبادئ التى اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة [1].

- ومن ثم يرى المغرب أن موفقه من هذه القضية لا غبار عليها وأنه أذا كان لايقبل أدنى مساومة أسترجاع أرضه بوحدته الترابية فهو يستعد للأسهام فى تخفيف هذا التوتر إيماناً منه بالمحافظة على صيانه الأمن من المنطقة أو المغرب يؤكد على عدم سعية وعدم رغبتة فى مواجهة عسكرية مع أيا ما كان ، غير أن المغرب يصمم على الدفاع عن وحدتة الترابية إذا ما تعرضت لأى إعتداء ،

- ومما هو جدير بالذكر فى هذا الخصوص أن المغرب قد أستند فى تبرير ذرائعة إلى ما جاء فى البرقية التى بعث بها السيد /خطرى ولد سعيد الحجانى رئيس الجماعة الصحراوية إلى اليسد/ محمود رياض الأمين العام الأسبق للجامعة العربية أنذاك فى 26من فبراير عام 1976م بشان مصادقة الإقليم الصحراوى على تصفية الأستعمار بالإقليم الصحراوى وعودتة للمغرب وموريتانيا الفقرات التى جات بهذا الخصوص أن جماعة الإقليم الصحراوى قد عقدت فى 26من فبراير جلسة أستثناية بالعيون تنفيذاً للمادة الثالثة من اتفاقية «مدريد» المدمة فى 14 نوفمبر 1975م بين أسبانيا وموريتانيا والمغرب قد صادقت باجماع الأعضاء الحاضرين على تصفية الأستعمار بهذا الإقليم وإنضمامة بعد تحريره إلى كل من المغرب وموريتانيا اعتباراً للواقع التاريخى وإعتماداً على الصلات الوثيقية التى ربتط عبر العصور أبناء الصحراء من البلدين المذكورين (المغرب وموريتانيا) وأن الجماعة الصحراوية إذ تعبر عن أرتياحها وذويها فانها تعبر فى الحقيقه عن راى جميع الفئات الصحراوية وكافة القبائل التى هى الممثلة الحقيقية والشرعية لها .

1()انظر البيان الذى أصدرته سفارة المغرب بالقاهرة بعنوان '' ماذا يعنى رأى محكمة العدل الدولية بلاهاى الصادر فى 16 من أكتوبر 1975م فى وضع الصحراء الغربية ..

- هذا وقد كان الاتفاق المشترك بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا بشان الصحراء قد صدر فى 21نوفمبر عام 1975م وقد نص الاتفاق الدولى الثلاثة على المبادئ الآتية :-

- تؤكد أسبانيا على قرارها الذى أعلنته مراراً فى الأمم المتحدة بتصفية الأستعمار فى الصحراء الغربية وذلك بوضع حد للمسؤليات والسلطات التى تتولاها فى هذا الإقليم بوصفها الدولة المتصرفة .

- طبقا للقرار المذكور ووفقا للمفاوضات التى أوصت بها الأمم المتحدة مع الطرفين تشرع أسبانيا فوراً فى إقامة إدارة مؤقتة فى الإقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا وبتعاون مع الجماعة الصحراوية وتسلم لهذا الأدارة المسئوليات والسلطات التى تشير اليها الفقرة السابقة وبصدد ذلك وقع الاتفاق على تعيين حاكمين مساعدين باقتراح من المغرب وموريتانيا وذلك ليعاونا الحاكم العام للإقليم فى مهامة وينهى الوجود الأسبانى فى الإقليم فعلياً ونهائيا قبل يوم 28فبراير 1976م .

- يحترم رأى سكان الصحراء المعبر عنه من خلال الجماعة الصحراوية.

- كمخير الأقطار الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقرر فى هذه الوثيقة نتيجة للمفاوضات التى جرت وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة .

- أن الأقطار الثلاثة الموقعة تصرح بانها قد توصلت إلى النتائج المذكورة مدفوعة بروح من التفاهم والأخوة وإحترام مبادى ميثاق الأمم المتحدة وذلك كاحسن مساهمة منها فى حفظ السلام والأمن الدوليين .

- تدخل هذه الوثيقة حيز التنفيذ فى نفس اليوم الذى ينشر فيها بالجريدة الرسمية للدولة قانون تصفية الأستعمار فى الصحراء الذى ياذن للحكومة الأسبانية فى أن تضع موضع التنفيذ الألتزامات التى تتضمنها هذه الوثيقة [1].

3- المذكرات القانونية المغربية التى تدعم حقها فى الصحراء الغربية :-

ومما هو جدير بالذكر أن وزارة الدولة للشئون الخارجية قد أصدرت العديد من المذكرات القانونية الخاصة بالحق المغربى فى الصحراء الغربية موضحة التطور التاريخى المعاصر الذى كان من أبرز سماتة وخصائصة طبقا لوجهة النظر المغربية ما يلى

1- منذ أستقلال المغرب وهى لم تكف عن المطالبة باستعادة جميع المناطق التى ظلت بعيدة عن سيادتها للأعتبارات القانونية التى شملت مناطق

1()انظر :- د. جلال يحى وأخرون ، مسالة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية مرجع سبق ذكرة ص 551- 556

سيادة كما هو الحال لمدينتي (سبتة ومليلة) وأيضا ما سمى بمناطق حماية وكذلك المحاولات الأسبانية للتمسك بمنطقتى الساقية الحمراء ووادى الذهب من خلال إقامة دولة فى الصحراء الغربية ترد فى إطارها إستمرار السيطرة على عدة مناطق من المغرب ورأت المغرب أن الأحتلال الأسبانى لهذه المناطق لم يغير مصيرها المشترك طول قرون متعاقبة وإذا كانت فرنسا وأسبانيا قد أعلنتا فى أكتوبر 1904م تصريحاً مشتركاً ، كما أبرمتا اتفاقية سرية لم تشارك فيها المغرب لتحديد مناطق نفوذها وتقسيم المغرب ، ألا أن القبائل وسكان هذه المناطق قاوموا التغلغل الأستعمارى .

2- اكد المغرب أن الساقية الحمراء ووادى الذهب كانا يشكلان جزاً من مجموعة صحراوية كانت بكاملها جزاءاً من الأراضى المغربية حيث كانت العلاقات بين الصحراء وسهول سومى ومراكش تقوم على التعاون فى كافة المجالات ، ففى العمل السياسي فإن عدداً من القبائل المغربية أنحدرت من الصحراء الغربية خاصة دولة المرابطين التى تنتمى إلى قبيلة ضهاجة الصحراوية وكان ملوك مراكش يستعينون ببعض رجال هذه القبائل فى شغل المناصب الأدارية والقضائية والسياسية ، وكذا فإن الملوك العلويين قد تدخلوا عدة مرات لحماية القبائل الصحراوية من التغلغل والأستعمار الاسبانى خاصة فى منتقطى الساقية الحمراء ووادى الذهب وأيضاً فى المجال الأقتصادى كان هناك إهتمام واضح بالصحراء الغربية حيث إنشئت مدينة سحارة فى نهاية القرن التاسع عشر تحت إشراف السلطان عبد العزيز شقيق الملك الحسن الثانى وكانت المواد التى إستعملت فى بنائها من خشب ورخام تنتقل بحراً من مدينة طنجة والصويرة إلى الساحل الصحراوى ثم توجه من هناك إلى مدينة «سحارة» على ظهور الجمال

3- إن الحقيقة التاريخية من وجهة نظر المغرب التى تجعل الصحراء الغربية جزاء لا يتجزاء من المغرب هى خصوصية المعاهدات التى أبرمتها الدول الأستعمارية نفسها، كانت تستشهد بها ومنها معاهدة الجزيرة الخضراء التى أبرمت عام 1906م والتى أكدت على إستقلال جلالة السلطان ووحدة ولاياتة والحرية الاقتصادية بها دون هدف ، وعندما أبرمت الاتفاقية الفرنسية الاسبانية فى 27 نوفمبر عام 1912م والتى بموجبها بسطت أسبانيا نفوزها على مناطق التراب الوطنى المغربى كانت أقاليم الساقية الحمراء ووادى الذهب تحكم باسم الخليفة السلطانى المقيم فى «كطوان» وأيضاً التصريح المشترك الأسبانى – المغربى الذى من خلاله إعترفت أسبانيا بأستقلال المغرب وسيادتها التامة ووحدة أراضية التى تضمنتها معاهدات دولية سابقة ، وفى السابع من أبريل عام 1956م تم التوقيع على التصريح المشترك الأسبانى المغربى الذى جاء فية أن الحكومة الأسبانية وصاحب الجلالة الملك محمد الخامس سلطان المغرب رغبة منهما فى أن يعامل كل منهما الأخر معاملة ودية على أساس المعاملة بالمثل وفى تقوية أو اصر صداقتهما العرقية ودعم السلام بينهما ومن فقد قرر وانتشر التصريح الأتى :-

أ- أن الحكومة الأسبانية وجلالة السلطان محمد الخامس إعتباراً لكون النظام الذى هيمن على المغرب منذ عام 1912م لايمكن أن تضبط مستقبل العلاقات الأسبانية المغربية

ب- ولهذا فإن الحكومة الأسبنية تعترف باستقلال المغرب الذى أعلنه السلطان محمد الخامس وبسيادتة التامة مع جميع مقومات هذه السيادة بما فى ذلك حق المغرب فى أن تكون له دبلوماسيته الخاصة وجيشه الخاص وتؤكد عزمها على أحترام الوحدة الترابية للأمبراطورية التى تضمنها المعاهدات الدولية وتتعهد باتخاذ جميع التدبير الضرورية لجعلها نافذة المفعول.

هذا وتجدر الأشارة فى هذا الخصوص إلى أن وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية المغربية قد أصدرت فى 29من نوفمبر عام 1975م بياناً يحوى نبذة عن مدينة « السحارة » وقد دخلتها القوات المسلحة الملكية وأن هذه المدينة تعتبر إحدى المعالم الرئيسية للحضارة المغربية فى الصحراء الغربية عندما عهد سلطان المغرب المولى « عبد العزيز » إلى ممثلة فى الإقليم الصحراوى الشيخ «ماء العين» ببنائها لتكوين مركز نشاط ثقافى وفكرى ، وقد أقيم فى المدينة المذكورة معهداً للدروس الدينية والبحوث العلمية ، وعندما أحتلت فرنسا المدينة عام 1913م أشعلت فيها النيران مما أدى إلى إتلاف المعالم العمرانية للمدينة ، وعندما دخلت القوات الأسبانية عام 1936م لم يتبقى من المدينة سوى الأنفاس ولدى دخول القوات المسلحة الملكية المغربية عام 1975م عقب المسيرة الخضراء ، فقد ذكر بيان مغربى يفيد تطلع المدينة لإستعادة مجدها العمرانى والحضارى بعد أن أسترجعت هويتها المغربية ولكى تقوم من جديد بدورها فى الأشعاع الثقافى والفكرى كما كانت من قبل ، وتقع مدينة «سحارة» على بعد 230(مائتين وثلاثون) كيلو متر من مدينة « العيون» وتمتد أيضا فى الساقية الحمراء [1].

4- هذا وإذا كانت الحكومة الأسبانية فى الساع من أبريل عام 1956م تنفيذاً لما سبق قد أعترفت باستقلال المغرب ووحدة ترابة الوطنى وقد أرجعت الية بالفعل المنطقة التى كانت تحتلها فى شمال البلاد باستثناء «سبتة ومليلة» وفى عام 1958م قامت بتسليم إقليم «طرفاية» الواقعة فى الجنوب ، كما قامت فى عام 1969م بتسليم «إيفنى» الواقعه فى الجنوب، كذلك فان طرفاية وايفنى وكلاهما كانا يخضعان لنفس النظام الذى تخضع له الساقية الحمراء ووادى الذهب اللذان كانت أسبانيا ترفض إرجاعهما للمغرب ، وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية بوجه خاص فان المغرب وجد 16 من اكتوبر عام 1964م على أول قرار تصدره فى شان الصحراء الغربية وإيفنى وأعربت عن أعتذارها للتاخير الذى تقوم به الدولة الحاكمة فى تحرير تلك الإقليم الواقعة تحت السيطرة الأستعمارية ، وفى ديسمبر عام 1965م طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة أسبانيا الدخول فى مفاوضات لعلاج مشكلة

()1

السيادة على الإقليم الصحراوى.

5 – وبعد أن رفضت الحكومة الأسبانية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة أعلنت المغرب موافقتها على الأقتراح الأسبانى القاضى بتطبيق مبدأ تقرير المصير فى إطار الشروط والضمنات الأتية :-

أ- أنسحاب جميع القوات الأسبانية من الساقية الحمراء ووادى الذهب .

ب- الأبقاء فقط على قوات شرطة تجددها الأمم المتحدة للمحافظه على الأمن العام .

ج- إنسحاب الأدارة الأسبانية من كافة المناطق الموجودة بها.

د- عودة السكان الأجئين والمنفين والمنحدرين من المنطقتين المذكورتين على أن تتم أستشارة السكان فى ظروف تحددها الأمم المتحدة .

- وعلى الرغم من أن أسبانيا قد رفضت فى ديسمبر عام 1969م قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالسماح لسكان الصحراء الغربية بمباشره حقهم فى تقرير المصير بكامل الحرية تحت إشراف الأمم المتحدة الأ انها فى عام 1967م وافقت على قرار الجمعية العامة ، وفى عام 1969م وخلال أنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن مندوب المغرب رفضه الشديد للتدابير العسكرية والسياسية والاقتصادية التى أتخذتها السلطات الأسبانية لتقرير سيطرتها على أقاليم الصحراء الغربية .

6- وخلال أنعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1973م أودعت الحكومة الأسبانية وجود مطالب موجهة من الجمعية الصحراوية وهومارضته المغرب وفى هذه الدورة أيضا صادقت الجمعية العامة على القرارات السابقة ولم تشارك أسبانيا فى التصويت معلنة أنها ستمضى قدما فى تنفيذ سياستها تجاه الصحراء .

7- وعلى الرغم من رفض سياسته الأمر الواقع واتخاذ العديد من الخطوات لدى المنظمات الدولية سواء فى الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية أو الأمانة العامة للمؤتمر الأسلامى ، ألا أن أسبانيا عملت على تعزيز وجودها وسيطرتها فى الساقية الحمراء ووادى الذهب ، وكان من ذلك تعويض السكان للقمع والضغط الأستعمارى مما أدى إلى هجرة العديد من السكان وازاء هذه التصرفات خاطب المغرب الأدارة الأسبانية فى الرابع من يوليو 1974م مستنكراً الأعمال الأنفرادية التى تقوم بها أسبانيا فى الإقليم .

8- هذا ويكد البعض على انه لايمكن أن يفكر أحد أن المغرب على كافة المستويات الحكومية والوطنية والحزبية قد حرص عندما طرحت مشكلة تحرير الصحراء الغربية من الأستعمار الأسبانى على التوفيق بين مصلحتة الخاصة ومصلحة الدول المجاورة الجزائر وموريتانيا بل ومصلحة جميع سكان المنطقة بما فيهم سكان الصحراء الغربية ، على حين أن حكام الجزائر

لم يهتمو الا بسمعة النظام ونفوذه فى أفريقيا والعالم الثالث 0000 وهناك تكمن النقطة الجوهرية وطبقاً لوجهة النظر المغربية التى تميز موقف المغرب من الموقف الجزائرى ، فالمغرب ورغم الأستفزازات الجزائرية لايتبنى خطا سياسيا مبينا على أعتبار الدولة الجزائرية دولة أجنبية مددة ، كما لو كانت غير عربية فى حين أ، الجزائر تطالب المحافل الدولية منذ عام 1974م أن تعتبر المغرب دولة متمردة على القانون ووضعها موضع جنوب أفريقيا أنذاك وإسرائيل .

9- وترى المغرب أن الموقف الجزائرى من النزاع حول الصحراء الغربية له أبعاد وإنعكاسات سلبية على الموقف العربى كاكل وقد أستندت المغرب فى تكوين هذا الرأى على أهداف مساندة الأحزاب اليسارية الجزائرية المناوئة لكل تكتل عربى فى ضوء أسبانيا سياسية إستراتيجية تربط بين الحزب الشيوعى الفرنسى والجزائرى بهدف أبعادها عن الوطن العربى حتى تكون حلقة الوصل بين فرنسا والعالم الثالث أما التقارب الليبى الجزائرى ، فان الرؤية المغربية ترى أنة تحالف مرحلى بهدف انجاح المخطط الجزائرى الرامى إلى احتكار المواصلات مع أفريقيا الغربية وأذا تحقق ذلك فان دول المغرب الكبير ستتخذ منها أتجاهات بعيدة عن إتجاهات المشرق العربى وربما أثرهذا التغيير فى ليبيا نفسها .

- اذا ا، كل العناصر مقتنعة فى المغرب أن السياسة المتبعة فى مشكلة تحرير الصحراء كانت فى صالح الجميع فى حين أن مصلحة الشعب الجزائرى غير وأضحة فى موقف حكام الجزائر ، هذا وتدعى الجزائر أن المسالة مساله شعب يدافع عن تقرير مصيرة فى مواجهة عنيفة ضد جيش أجنبى محتل لأراضى غير أرضة وأنه لتمكين المواطن العربى من معرفة هذا الراى أو ذاك على الواقع فقد لخص التقرير النقاط الجوهرية التى ينبئى عليها الموقف المغربى والتى تبرز من وجهة النظر المغربية التسلسل المنطقى المستمد من التاريخ والجغرافيا والسياسة وراء سلوك المغاربة حكومة وأحزاباً[1] تجاة مشكلة النزاع حول الصحراء الغربية أى يتبنى الموقف المغربى سياسة عامة تجاة النزاع فى الإقليم الصحراوى تعمل على مراعاة المصالح الحيوية لكافة الدول المعيثة بالنزاع وقد بنى الموقف المغربى على الأسس والأعتبارات الأتية :-

أ- فيما يتعلق بخصوص الأستعمار فى المغرب لم يرث الأستعمار

1()انظر :- فى المرجع السابق مباشر ص572 وانظر أيضاً فى تفصيل ذلك عبد الله الفردى ، حقوق المغرب الشرعية فى صحراء المسترجعة وذلك فى البيان الذى أصدرتة وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية «قسم الصحافة والأنباء» فى 1977/5/18 – الرباط هذا ويشير البيان إلى توجية اللوم لليسار المصرى وخاصة إلى الأستاذ لطفى الخولى الذى كان قد وقع نداء يتضامن مع الجزائر فى حرب تحرير الشعب الصحراوى ، ويشير البيان أيضا إلى أن لطفى لدى خروجة من السجن 1960م كان يكتب مقالات فى الأهرام عن الجزائر والمغرب وكانت مفاهيم مخطئة .(راجع:- بيان وزارة الدولة المكلفة بالشئونالخارجية)

الأوربى السيادة المغربية من دولة سابقة مثل (الأتراك فى الجزائر) أو من رؤساء القبائل وعموم أفريقيا ، ولم تخلق من العدم مثل أستراليا وإنما أستمرات السيادة المغربية رغم تفويض الأدارة لدولة أو مجموعة دول أوربية واكد على هذا التمييز بين السيادة الواحدة والأدارة المفوضية إلى عناصر مختلفة من خلال مؤتمر الجزيرة الخضراء وما تلاها من اتفاقيات ثنائية حيث كان الفرنسيون يسيطرون على الدار البيضاء والأسبان الموجودين فى إقليم طرفاية والبلحيكون فى طنجة إلا أن القوى الآستعمارية كانت تعترف بالسيادة المغربية الممتثلة فى حقوق السلطان .

ب- وفيما يتعلق أيضاً بخصوصية الدولة المغربية فهى ليست دولة إستعمارية نشأت فى حدود خططها المستعمرون وأورثوها لقادة البلاد الجدد بعد الاستقلال بل هى من وجهة النظر المغربية – دولة تاريخية تكونت عبر قرون وبخاصة بعد القرن السادس عشر وتبلور الوطن المغربى أثناء صراع مرير ضد الأسبانشمالاً وضد الأتراك والعثمانين فى الشرق المحافظه على حدود معروفة لدى السلطة والشعب على السواء وكان الشعور بضرورة حماية حدود معروفة لايق رسوخاً عن الوعى بالمحافظة على إستقلال البلاد .

ج- وفيما يخص خصوصية تصفية الأستعمار فى المغرب ، فقد كانت الحماية تفويضاً مؤقتا للدول الأستعمارية ، وفى الوقت ذاتة كان هذا التفويض محدداً فى إطار السلطة الأدارية ، وقد أنتهيت هذه الحماية وإسترجعت كافة السلطات الأدارية ، ولذلك فإن وجهة النظر المغربية ترى أنه باستقلال المغرب لم تنشاء سيادة جديدة بل أسترجعت الدولة المغربية المناطق التى كانت تديرها القوى الأستعمارية من خلال عملية تفاوضية تمت بين المغرب ودول الحماية حيث تم أسترجاع الجزء الأكبر من المنطقة الشمالية التى كانت خاضعة الأستعمار الفرنسى وكذا أسترجعت طنجة التى كانت خاضعة للأدارة الدولية ثم طرفاية وسيدى إيفنى من أسبانيا وقد تم ذلك فى إطار مؤتمر الجزيرة الخضراء .

د – هذا وقد حكمت المطالبة المغربية مبادئ أساسية إعتمدت جميعها على مبدأ ضمان وحدة الأرضى المغربية ، وقد رأى المغرب أن هذا المبدا قد طبق فى العديد من دول العالم ولذا يراى المغرب أن من حقة المطالبة بانها الوجود الأستعمارى فى المناطق الصحراوية التى تعد جزءاً من الأراضى المغربية أستناداً لمبدا وحدة الأراضى الذى تضمنتة كافة المواثيق الدولية وأذا كانت مبادى منظمة الوحدة الأفريقية تحتم المافظة على الحدود المورثة عن الأستعمار وقت الأستقلال وإنها السلطة الاستعمارية من خلال أستفتاء شعبى كا حق لتقرير المصير فإن المغرب يرفض هذين المبدأين حيث يرى المغرب أن الحماية الفرنسية فى المغرب لم تقم برسم حدود دولية سواء كانت مع الجزائر أو مع أسبانيا وأ،ما هى خطوط تقسيم إدارية ، كما تستند المغرب إلى قانون الجنسية الذى أصدرتة إدارة الحماية عام 1921م والذى ينص على عدم فقد الجنسية المغربية ولذا لايجوز إجراء أستفتاء فى مناطق تعد مغربية

أساساً .

10- هذا وقد ضمنت الحركة الوطنية فى المغرب مسالة أسترجاع الصحراء هدفاً من أهم أهدافها إعتمدت الحركة الوطنية المغربية على مقتضيات القانون الدولى لإثبات مشروعية مطالبتها بالأجزاء المغتصبة من الحدود الطبيعية والجغرافية والتاريخية خاصة أن الحركة الوطنية المغربية كان لها وجودها فى الأقاليم الجنوبية التى كانت تحت السيطرة الأسبانية منذ عام 1946م حين بدا حزبا الأصلاح الوطني والأستقلال يوسعان نشاطهما إلى مدن الجنوب – طرفاية – العيون – الاخلة – سحارة وظهر هذا الوجود كامعارضة علنية باعلان أسبانيا عن مخططاتها لتقسيم هذه الإقليم إلى ثلاث مناطق خلال الفترة من 1947 – 1950م وبدأت خلال هذه المرحلة العمليات العسكرية فى هذه المناطق وإستمرت قرابة الست سنوات وبعد أعلان إستقلال المغرب والتوقيع على اتفاقية الأعتراف بهذا الأستقلال منأسبانيا وفرنسا قد عملت الدولتان سريعاً على إيقاف محاولة أسترجاع المناطق التى إستقطعت من المغرب حيث عقدت كل منهما اتفاقاً يتعلق باقرار الحدود بين منطقتى الصحراء الغربية التى تقع تحت نفوذ كل منهما.

- ومن ثم بدأت كل من فرنسا وأسبانيا فى العمل على فصل الصحراء من المغرب ولكن تصاعد حدة الأحداث فى غضون يناير 1957م والتى تطورت إلى صراع مسلح بين الحركات الوطنية فى إقليم الصحراء والقوات الأسبانية ، وبعد أشتبكات مريرة وعنيفة تم تحرير مستعمرة إيفنى وسحارة وصار مطلب إستكمال وحدة الأراضى المغربية ينال تائييد كافة فصائل الحركة الوطنية والشعب المغربى وإنتقل العمل السياسى المغربى إلى عمل عسكرى شبة منظم ومدعم من مناطق شمال المغرب حيث تاسس جيش التحرير الجنوبى فى المغرب فى يناير 1957م.

- ولمواجهة هذه التطورات أعلنت أسبانيا عن عزمها إقليم طرفاية للمغرب ، وأعتبر المغرب أسترجاع طرفاية مكسبا سياسيا يمكن أن تستند أليه عند مطالبتها بباقى الإقليم المستعمر من أسبانيا الا أن أسبانيا إشترطت أن يكون تخليها عن طرفاية للمغرب مقابل عدم مطالبتها بمدينتين (سبتة ومليلة) كما منعت دخول ولى العهد أنذاك الملك الحسن الثانى إلى طرفاية ، وأدى ذلك إلى تصعيد الحركة الوطنية ضد أسبانيا وأصبحت قضية النضال والكفاح ضد الوجود الأسبانى فى الجنوب هى القضية الرئيسية التى لها الأهمية .

- وفى غضون شهر أكتوبر عام 1957م أثار الوفد المغربى بالأمم المتحدة ولأول مرة مشكلة الصحراء الغربية بما فيها موريتانيا وأيفنى ووادى الذهب أمام لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة حيث طالب بفتح مفاوضات لإنها الأحتلال الأسبانى خاصة أن المغرب قد قرر أنذاك رسمياً منذ أيقاف عمليات جيش التحرير الأعتماد على المفاوضات كوسيلة أساسية لاستكمال وحدة الأراضى المغربية ، وفى فبراير عام 1958م أكد ملك المغرب

السلطان محمد الخامس أنذاك على مواصلة السعى من أجل إسترجاع الصحراء الغربية ولذا تابعت الحكومة المغربية سياستها فى المطالبة استرجاع أرضيها المحتلة وأنشئت قسماً فى وزارة الداخلية لشئون موريتانيا والصحراء الغربية وكان رد فعل لأنشاء وزارة الصحراء فى الحكومة الفرنسية ، وفى سبتمبر 1958م عقد مؤتمر لموريتانيا والصحراء فى الرباط حضره ولى العهد المغربى ورئيس المجلس الأستشارى الوطنى (المهدى بن بركة) ومائتين ممثل عن إقليمى موريتانيا والصحراء أنذاك وكان هدف المؤتمر هو تشكيل وفد مغربى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للمشاركة فى الحملة الدبلوماسية التى كان يقوم بها المغرب فى المحافل الدولية .

- هذا ولم تتوقف المغرب عن التفاوض مع أسبانيا وفرنسا وبتنسيق بينهما وبين قيادة جيش التحرير فى الجنوب وأبدت أسبانيا إستعددها للتخلى عن الأجزاء الجنوبية وقد تطلب هذا الموقف من جيش التحرير أيقاف العمل المسلح إلا أن أسبانيا ظلت تسعى للحصول على مكاسب بديلة مقابل ما تقدمة من تنازلات ، وقابل المغرب الموقف الأسبانى بتمسكة بكل أقاليمة الجنوبية وهى طرفاية – إيفنى – الساقية الحمراء ووادى الذهب لذلك كان لجوء المغرب إلى المحافل الدولية بهدف الضغط على أسبانيا لقبول المفاوضات وإذا كانت المفاوضات المغربية – الأسبانية قد دخلت مرحلة جديدة إنتهيت بتوقيع معاهدة « سنترا» فى أول أبريل 1958م وخلالها إسترجعت المغرب إقليم «طرفاية » إلاأن هذه المعاهدة لم تهدف إلى ترسيم الحدود كما أن أسبانيا قد أبقت على أبقاء سيطرتها الأستعمارية على الصحراء حيث عملت على طمانة الدول الغربية حتى تغير موقفها فى الأمم المتحدة وذلك باعلان إستعدادها لانهاء وجودها فى هذه المنطقة ، هذا وفى يوليو عام 1974م بعثت أسبانيا إلى الأمم المتحدة بوثيقة توضح فيها كيفية إنها تسوية الأحتلال فى الصحراء الغربية وقد تعرضنا لهذه الوثيقة ولرد الفعل للمغرب عليها وإنتهت بصدور الراى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية وما ترتب عليه من ردود أفعال مختلفة فقد أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك كما نوهنا إلى ذلك عن الأعداد للمسيرة الخضراء والتى بدأت فى السادس من نوفمبر 1975م من إقليم طرفاية وشارك فيها 350000(خمسة وثلاثون الفً) من المغاربة ، ثم بدات الأتصالات بين أسبانيا والمغرب ظهر خلالها تغير واضح فى الموقف الأسبانى ووقعت على أثره اتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب وأسبانياوموريتانيا فى 14 من نوفمبر عام 1975م بمؤداها قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانيا إذ حصلت المغرب على إقليم الساقية الحمراء وحصلت موريتانيا على إقليم وادى الذهب ، ولقد راى المغرب أن اتفاقية مدريد جائت مطابقة لوجهة النظر المغربية ووفقا للراى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية كما أن هذا الاتفاق الذى تم التوصل الية ووافق علية سكان الإقليم الصحراوى وفى الإطار الذى كانوا دائما يعبرون به عن أراهم وكتنت الأمم المتحدة تقيده قانونياً فى كل وثائقها.

- هذا وبما أن رؤية المغرب كانت متفقة مع رؤية موريتانيا فى إقتسام الصحراء الغربية بينهما ومن ثم هذه الموافقه تعتبر وتعد تطبيقا لراى محكمة العدل الدولية لالرايها الخاص وطالما أن محكمة العدل قد أقرت بحقوق مشتركة مغربية موريتانية فى الصحراء الغربية ومن ثم وجب على المغرب إحترام هذه الحقوق [1].

- ونخلص إلى أن أهم المبادئ التى تبناها المغرب وسار عليها هو مبدا ضمان الوحدة الترابية وقد اعتبر المغرب ذلك بمثابة مبدأ أساس لكل نظام دولى ولم يعارض أحد فى ذلك ، وإعتبر المغرب أن هذه المبادى شاذة لانهاء الأستعمار فى منطقة معينة بل أن هذه المبادئ وقد طبقت لضم المستعمرات الفرنسية والبرتغالية إلى الجمهورية الهندية وأريان الغربية إلى أندونسيا والتبت إلى الصين وعلى أساسها أيضا طالبت الصين بتايوان وأسبانيا بجبل طارق وعلى ذلك يعتبر المغرب أن من حقة المطالبة بانهاء الوضعية الأستعمارية فى المناطق الصحراوية التى يعتبرها قسما من التراب الوطنى وإستناداً إلى مبدأ وحدة التراب الوطن الذى تضمنته كل الموثيق الدولية ومع كونة عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى) فان من حق المغرب طبقاً لهذه الرؤية المغرية أن يرفض فيما يخصه هو تطبيق المبدأيين القائلين الضرورة المحافظة على الحدود الموروثة عن الأستعمار وإنهاء السلطة الأستعمارية عن طريق إستفتاء شعبى كطريق وحيد لتحقيق حق المصير .

- هذا وقد رد المغرب على الحجج القائلة بانهو يمكن لكل دولة التذرع بنفس الخصوصية ، الأمر الذى قد ينهى منظمة الوحدة الأفريقية – أجاب المغرب بان دعواه مدعمة بحجج تاريخية وقانونية لا تتوافر لأى دولة أفريقية أخرى ، وفى هذا الإطار يرى المغرب الأعتماد على أعتباراين أساسيين هما :-

أ- أن إدارة الحماية الفرنسية فى المغرب لم ترسم أبداً حدوداً دوليه لامع المقاطعات الجزائرية ولا مع أسبانية وانما اعتبرت الخطوط الفاصلة بين الأختصاصات الأدارية لهذا الفريق أو ذاك غير مطابقة لمقتضيات اتفاقية الجزيرة الخضراء وتتسال وجهة النظر المغربية بهذه الخصوص عن كيفية المحافظة على حدود غير موجودة قانونية .

ب- أما الأعتبار الثانى فهو أن قانون الجنسية الذى أصدرته أدارة الحماية عام 1921م ينص على أن الجنسية المغربية لاتفقد أبدا وتتسال وجهة النظر المغربية فى هذا الخصوص عن كيفية تنظيم أستفتاء فى مناطق تعتبر مغربية

1()إنظر :- شبكة المعلومات الدولية الألكترونية ، إسلام أون لاين نت مايو 2014 حول مشكلة الصحراء الغربية .

.[1]

- هذا ويستند المغرب أيضا فى دعواة إلى الحقوق التاريخية على إعتبار أن هذه المنطقة على حد تعبيرهم كانت على طول العثور التاريخية تحت إشراف ملوك المغرب ، وكان ملوك المغرب يعينون لهم القضاة والقادة المدنين وكانت قبائل الصحراء الغربية ترسل مندوبين إلى البلاط الملكى المغربى ليقدمو الولاء للدولة فى المغرب ، وتتفق جميع الأتجاهات فى المغرب من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين على مغربية الصحراء الغربية وعلى حد تعبير حكومة المغرب « أنه لما كان التكامل الإقليمى يفوق حق تقرير المصير فى القانون الدولى ، فان الصحراء يجب أن تعود إلى المغرب بدون عمل أستفتاء نظراً للارتباطات البشرية والثقافية إضافة إلى أن حق المغرب على هذا الإقليم إلى البعثة التي قامت فى القرن الثالث عشر والتى أعدها السلطان « أحمد المنصور » أكبر سلاطين السعديين الذى عبر « شنقيط » للأستكشاف وربما لاحتلال مصادر الملح والذهب والتى كانت تتجة إلى المغرب منذ قرون للتجارة وبعد أخضاعة للمالك الزنجية ، ويمكن القول بانه أخضع « شنقيط » ولكن يبدو أن خلافائه فقدوا الأهتمام بالجنوب [2].

- وأخيرا فانه يمكن القول أن اتفاقية «مدريد» الثلاثية التى عقدت بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا فى 14 من نوفمبر 1975م تعتبر مرحلة تغير حقيقى وجذري للوضع السياسى فى منطقة شمال أفريقيا لكونها قد أعادت ترتيب الخريطة السياسية بع إنسحاب أسبانيا من الإقليم الصحراوي وإقتسامة بين المغرب وموريتانيا وبالتالى أصبحت أطراف النزاعبعد هذه الاتفاقية تنقسم إلى مجموعتين، الأولى وتشمل المغرب وموريتانيا بالإضافة إلى عناصر الجماعة الصحراوية التى أنضمت اليهما والمجموعة الثانية وتشمل الجزائر وحركة الوليساريو اللذين يؤدين حق تقرير المصير وإقامة دولة صحراوية ، ومن ثم يتضح الموقف المغربى من هذه المشكلة منذ عام 1955م حين نشر الزعيم المغربى «محمد علال الفاسى» خريطة لما أسماه المغرب الكبير ، وبعد أن حصل المغرب على أستقلاله عام 1956م أذ تم إجراء مفاوضات بينه وبين أسبانيا أصفرت عن تخلى أسبانيا عن الأراضى المغربية فى المنطقة الشمالية من المغرب بستثناء (سبته – ومليلة) كما رفضت أسبانيا التخلى عن الإقليم الصحراوى الذى يواجه جزر كناريا ، وبعد أن لجات المغرب إلى طرب الرأى الأستشارى من محكمة العدل الدولية وقد أعلنت المحكمة أن هناك روابط قانونية وولاء بيعة ملك المغرب وقبائل الصحراء الغربية لحظة أستعمارها أى أن الأرض لم تكن بلا صاحب وقت أستعمارها ، فقرر أثر ذلك الملك الحسن الثانى أنذاك مسيرة سلمية حاشدة عرفت باسم المسيرة الخضراء ، أن الموقف المغربى الرسمى ينبع من

1()إنظر :- د 0 جلال يحى وأخرون ، مسالة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية ، مرجع سبق ذكره ص 574 - 576

2()د. محمد عبد الغنى سعودى ، مشكلة الصحراء الغربية ، دراسة فى خليفية الصراع وتطوره نشره البحوث بمعهد البحوث والدرسات الأفريقية جامعة القاهرة ص18

عبارة الملك الحسن الثاني أتذاك القائلة « الأمر كلة يتعلق بقدية التراب الوطنى والوحدة الترابية التى تنطلق من تائيد فكرة مغربية الصحراء » [1] .

3- الانشقاق السياسى لموريتانيا حول حق تقرير المصير وموقفها من النزاع:-

أولاً: الانشقاق السياسى لموريتانيا حول حق تقرير المصير :-

- وقت أن طالبت المغرب الرأى الأستشارى حول الصحراء الغربية من محكمة العدل الدولية ساندت موريتانيا المملكة المغربية فى هذا الطلب إلا أنها إعترضت على أسئلة الأستفتاء مطالبت بأن يشمل حق تقرير المصير سؤالاً ثالثاً وهو العودة إلي الوطن الموريتاني ولذلك تم تسجيل مذكرة موريتانيا للأمم المتحدة فى العشرون من أغسطس عام 1974م اكدت فيها موريتانيا أن الصحراء الغربية الخاضعة للإدارة الأسبانية هى جزء من الأراضى الموريتانية وأنها لم تفوض أحداً بالتفاوض نيابة عنها مع (أسبانيا) الدولة التى تدير الإقليم ، ومع صدور الرأى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية .

- قامت أسبانيا بتوقيع إتفاقية «مدريد»الثلاثية فى 24 نوفمبر عام 1975م بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ، وفى الرابع عشر من إبريل عام 1976م وقعت غتفاقية ثنائية بين المغرب موريتانيا لتقسم الصحراء بينهما ، الا أن تركيز حركة البوليساريو لعملياتها ضد موريتانيا ادى إلى قيام الحكومة الموريتانية بطلب المساعدة العسكرية من المغرب وفرنسا .

- وعلى الرغم من نجاح البوليساريو فى هجماتها وتهديدها للأمن والأستقرار الموريتانى ، فإن موريتانيا لم تعدل عن موقفها وتعاونها مع المغرب إلا أنه مع تزايد الأضطربات الداخلية وتعدد الأنقلابات العسكرية فى موريتانيا فقد وقعت اتفاقية «الجزائر » بين مويتانيا وجبة البوليساريو فى أغسطس عام 1971م والتى أكدت على أنها حالة الحرب بينهما وأنسحاب القوات الموريتانية من وادى الذهب ، وبعد ذلك دخلت الحكومة الموريتانية فى مفاوضات مع المغرب تم الاتفاق على أنسحاب القوات المغربية من الأراضى الموريتانية وفضلت موريتانيا عدم التدخل فى مشكلة الصحراء والأبتعاد عن أى نزاع حيال هذه المشكلة .

- كما اعترفت موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ومن ثم أيدت حق جبهة البوليساريو وسكان الصحراء فى قيام دولة فى الصحراء عام 1979م أى أنها أقرت بحق سكان الصحراء الغربية فى تقرير

1()إنظر :- هناء سيد محمود ، قضية الصحراء الغربية 00 مراحل التطور 1990 – 2002 مجلة أفاق أفريقيا العدد العاشر 00 صصيف 2002 ص33

مصيرهم بالأستقلال الوطنى وقيام دولتهم المستقلة فى الإقليم الصحراوى[1].

ثانيا: الانشقاق السياسى حول موقف موريتانيا من النزاع :-

- يمكن القول أن فرنسا وأسبانيا قد قامت فى نوفمبر عام 1900م بأول ترسيم للحدود بين موريتانيا والصحراء المسماة أنذاك بالصحراء الأسبانية وتم تاكيد ذلك فى معاهدة أكتوبر عام 1904م حين قام الطرفان بتحديد حدود إصطناعية هندسية فى خطوط مستقيمة تتوافق مع خطوط الطول والعرض ، وكان الحد الجنوبي للنفوز الأسباني موازيا لرأس « ديلانكو» ويقسمه إلى جزئين ويمتد خط الحدود بعد ذلك إلى داخل مناجم الجيل للملح ضمن موريتانيا ثم تمتد الحدود بعد ذلك باتجاه شمال شرقى حتى تقاطع خط طول 12درجة غربا حتى تقاطعه مع خط عرض 27شمالاً ثم تتجة الحدود شمالاً وبخط مستقيم حتى التقاء نقطة الحدود مع الجزائر عند خط طول 8/45 درجة غرباً (إنظر خريطة حدود موريتانيا والصحراء الغربية) .

- هذا وبحصول موريتانيا على أستقلالها فى 28 نوفمبر 1960 م فقد شهدت السياسة الخارجية لموريتانيا تغيرات مستمرة بسبب الملابسات والضغوط التى أحاطت بها ، فقد إعتبرت موريتانيا من الدول الدائرة فى فلك الغرب بصفة عامة وفرنسا بصفة خصة ونتج عن ذلك أن معظم الدول العربية أيدت المطالب المغربية فى موريتانيا فى بداية أستقلالها حيث كانت مشكلة الصحراء الغربية من العوامل التى أحدثت تغيرات هامة فى سياسة موريتانيا الخارجية ، ولذا بدات موريتانيا خطوطها الأولى نحو الحكم الذاتى والأستقلال وهى تواجه الدعوى المغربية باستكمال سيادتة على الأراضى المغربية بالمفهوم التاريخي ، هذا ويضم المغرب لإقليم «طرفاية» عام 1958م فقد أقتربت الحدود المغربة من موريتانيا الأ أنهو لم يكن هناك حدود مشتركة بل ظلت الصحراء الأسبانية أنذاك الغربية تفصل بين المغرب وموريتانيا .

- هذا ويمكن التنوية إلى أنه قد عقد مؤتمر (موريتانيا والصحراء) فى الرباط خلال الفترة من 3 – 5 سبتمبر عام 1958م أعلن فية الولاء للملك محمد الخامس وتم أعتبار موريتانيا والصحراء جزء لايتجزأ من المغرب ، وبدات المغرب فى عرض الحجج القانونية والتاريخية التى تستند اليها فى مطالبها وأنحصر تفسير موريتانيا للمطالبة المغربية فى المطابع المغربية تجاة الثروات الموريتانية وإتسمت هذه الفترة بأن المغرب جعل مطالبة على موريتانيا محوراً لسياستة الخارجية ورضت موريتانيا على الدعوى المغربية بانها لم تكن خاضعة يوما للمغرب ، فالمؤرخون الذين تعرضو لحدود المغرب جغرافيا وسياسيا لم يدخلو موريتانيا داخل تلك الحدود ، كما أن موريتانيا لم تكن يوما تعرف بالمغرب ولا تدخل تحت أسمة وأنما هى

1()إنظر :- شبكة المعلومات الدولية الأليكترونية (نت) مايو 2014م مفهوم موريتانيا لحق تقرير المصير فى الأقليم الصحراوى – المشكلة الصحراوية

معروفة منذ زمن بعيد باسم بلاد (الشنقيط) بينما كان المغرب الأقصى يعرف باسم (مراكش) ،، كما ان موريتانيا تفصلها عن المغرب صحراء كبيرة فاصلة تمتد إلى الف وخمسمائة كيلو متر مما يصعب معه الأتصال بينهما ، ويعوض هذه المشكلة على الأمم المتحدة قبيل أستقلال موريتانيا أنقسم الراى بين مؤيد للإدعاءات المغربية ومعارض لها ، إلا أن موريتانيا إنضمت كعضوفى الأمم المتحده فى 19إبريل عام 1961م .

- وبذلك إزدادت المشكله تعقيداً بالنسبه للمغرب بعد أن أصبح لموريتانيا كيان سياسى وقانونى ولذلك إعترفت المغرب بموريتانيا عام 1970م .

- هذا وقد إستاثرت مشكلة الصحراء الغربية باهتمام موريتانيا على الرغم من المشاكل التى تعرضت لها منذ أستقلالها ، وما من شك فأن مستقبل الصحراء يهمها إهتمام بالغاً ، أذا أن الميناء الموريتانى (بورت أتبين) يتاخم الحدود الموريتانية مع الإقليم الصحراوى ، كما أن الخط الحديدى الموريتانى القادم إلى ميناء (بورت أتبين) يجاور الحدود القائمة بين موريتانيا والصحراء وأيضاً كانت موريتانيا من ناحية أخرى تخشى أن تتنازل أسبانيا للمغرب عن الصحراء الغربية مقابل أن يتوقف المغرب عن مطالبته بمدينتى (سبتة ومليلة) الخاضعتين لاسبانيا ، ومن ثم ما تئت السلطات الموريتانية أن تؤكد أن أهالى الصحراء الأسبانية من البدو هم إمتداد للقبائل الموريتانية ،كما ان العلاقات العرقية والثقافية كبيرة بينهم وبين معظم القبائل الموريتانية فى الجنوب ، ومن ثم كانت موريتانيا تطالب بضم جزء منها أن لم تكن كلها أو على الأقل بحق تقرير المصير لسكانها.

- ولكن موريتانيا عدم مجابهة أسبانيا بمطالبها فى الصحراء الغربية ، ولذا ظلت هذه المشكلة محل صراع ونزاع بين أسبانيا والمغرب حتى بداية الستينيات حين أتخذت مشكلة الصحراء إطاراً تنافسيا داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومع أزدياد حدة النزاع ، طالبت الأمم المتحدة فى العشرون من ديسمبر عام 1966م السلطات الأسبانية وبالتعاون مع المغرب وموريتانيا باتخاذ الأجراءات اللأزمة لتنظيم إستفتاء يتم تحت أشراف الأمم المتحدة حتى يمكن للسكان المحليين ممارسة حقهم فى تقرير المصير ومن ثم تاجل أعلان الأستفتاء حول تقرير المصير لشعب الصحراء حتى يتم الاتفاق مع أسبانيا على تسليم السلطة ، ولم تستطع المغربفى هذه الظروف تجاهل موريتانيا بشان مطالبها هى الأخرى فى مشكلة الصحراء الغربية لذا ساومت المغرب أسبانيا حتى عام 1970م على أن تتنازل أسبانيا عن الصحراء الغربية بكاملها للمغر فى مقابل أحتفاظها لأسبانيا بامتيازات اقتصادية وعسكرية .

- إلا أن أسبانيا رات لاتتفرد المغرب بالصحراء الغربية فى حاله خروجها منها بل تشاركها موريتانيا فى ذلك بقبول المغرب لمبدا تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية على أساس تخييرهم بين البقاء تحت الاحتلال الأسبانى أو العودة إلى الوطن المغربى ، ومن ثم قدمت موريتانيا

مذكرة للأمم المتحدة فى العشرون من أغسطس عام 1974م أوضحت فيها أن حق تقرير المصير ينبغى أن يشمل أختياراً ثالثاً وهو عودة الصحراويين إلى الوطن الموريتانى ، وفى الوقت ذاتة أدركت موريتانيا صعوبة موقفها فى مواجهة كل من المغرب والجزائر ولذلك رأت ضرورة تنسيق خططها وأهدافها مع المغرب فوافقت على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية وبذلك أستطاع الملك الحسن الثانى أنذاك كسب الوقت اللأزم للقيام بخطوات دبلوماسية وتنسق الجهود بين سكان الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا خلال اتفاق بين الحكومة المغربية والرئيس الموريتانى أنذاك مختار ولد دادة فى ديسمبر عام 1974م .

- لكن العديد من الدول لم تكن تتوقع أن تنتهى مشكلة الصحراء الغربية بتسليم السلطة إلى كل من المغرب وموريتانيا دون إجراء إستفتاء حول حق تقرير المصير ، وقد وضح ذلك من معارضتة معظم دول منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى الأن) لهذا التقسيم وطالبو بحق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية ، وكما سبق القول أنه فى أكتوبر 1975م أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الأستشارى بشان الصحراء الغربية والذى أكد أنه كان يحتوى على منطقتى نفوذ إحداهما موريتانية والأخرى مغربية وكان هذا الراى حجة لكل من المغرب وموريتانيا كى تواصلا جهودهما لتجنب فكرة الأستفتاء والاتفاق مع أسبانيا مباشرة على تسليمهم السلطة ، ومع إقدام أسبانيا على تسليم السلطة فى الصحراء إلى كل من المغرب وموريتانيا فى السابع والعشرون من ونفمبر عام 1976م وقد وافقتا على اتفاقية التقسيم التى بمؤادها تحصل موريتانيا على الثلث الجنوبى للصحراء الغربية (ووادى الذهب) إلا أن هذه المنطقة كانت تضم حوالى 15 – 20 ألف نسمة ، كما أن هذه الاتفاقية قد تعوضت لانتقادات شديدة فى منطقة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى الحالى) .

- هذا ولقد كان واضحاً أن المشكلات التى نجمت عن ضم الصحراء ، قد أثرت على موريتانيا ، فاثارت المشاعر والحماسة الوطنية بتوحيد الأراضى الموريتانية ، كما حققت موريتانيا العديد من المزايالاالاقتصادية إضافة إلى تقليل مسافة السكك الحديدية التى تربط بين مناجم الحديد فى الداخل وحتى «نوازيبو» إلا أن موريتانيا بضمها هذه الجزء واجهت أعباء عسكرية كبيرة ، فخصصت حوالى 25% من ميزانيتها العامة لاغراض الدفاع ، وهذا أثر على خطط التنمية فى موريتانيا خاصة وأن الأستعمار الأسبانى قد عمد إلى أغفال النواحى الثقافية والتعليمية والصحية فى هذه المناطق كما لم تكن هناك سياسة الأستثمار ثروات إقليم الصحراء ، ولذلك وجب على موريتانيا بذل الجهودلدمج الصحراء الغربية فى الوطن الموريتانى ، لكن بعد قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وقعت اتفاقية سلام بينها وبين موريتانيا فى أغسطس عام 1979م إعترفت فيها موريتانيا بالحقوق الوطنية لشعب الصحراء الغربية وتعهدت باعادة منطقة « تبريز» وهى القطاع الذى كانت تسيطر علية موريتانيا منذ عام 1975م ،كما أعلنت موريتانيا إلغاء

الاتفاقية الخاصة بالصحراء الغربية والتى كانت قد وقعتها مع المغرب ، ومن ثم أعلنت عن تخليها عن المطالبةباى حق فى الإقليم الصحراوى (الصحراء الغربية)[1].

- وحول المطالبة المغربية بموريتانيا يرى بعض الباحثين أنه بعد أن تحقق للمغرب إستقلاله بدأ فى المطالبة بحقة فى عدة أقاليم وأيضاً بدأ فى محاولة الأعلان عن فكرة المغرب الكبير ، وقد شهدت هذه المطالب متغيرات داخلية وتاثيرات خارجية حدت من قدرة الحكومة المغربية فى تنفيذ هذه المطالب وأن تتخلى عنها كهدف سياسى فى المدى البعيد وأثار المغرب مسالة الصحراء الغربية على أساس أنها تمثل جزء من الكيان الموريتانى ، فالصحراء تمثل جغرافيا الجزء الشمالى الغربى لموريتانيا ، كما تمثل الجزء الجنوبى للمغرب ، وعندما بدأ حرب الأستقلال كفاحة فى المغرب بهدف التحرير من السيطرة الأسبانية والفرنسية كانت أيديولوجيته العسكرية تؤكد على الهدف السياسي الممتثل فى فكرة المغرب العربى الكبير والتى كانت أساساً لمطالبتة الإقليمية ، وتمثلت قمة هذه المطالب فى موريتانيا ، وكان حزب الأستقلال قد أعلن مطالبتة باسترداد موريتانيا فى يوليو عام 1957م إستناداً إلى حجج مختلفة فى معرض مطالبة المغرب بموريتانيا فى مواجهة التهديدات الفرنسية بأنشاء جمهورية صحراوية باقتطاع الجزء الجنوبى من المغرب والجزائر وموريتانيا .

- هذا ونتيجة للضغوط المغربية على فرنسا بالمطالبة بضم موريتانيا فقد إتخذت فرنسا إجرات شكلية دون الخلل بمصالحها فى موريتانيا أو المغرب ، عملت على أتخاذ خطوات جادة نحو أنشاء كيان موريتانى مستقل ، إذ كانت موريتانيا حتى عام 1957م جزء مما يسمي «بالإقليم الجنوبية لفرنسا » وكانت تضم أجزاء من الجزائر ومالى والنيجر وتشاد ودادلى وإبندى وتبيست ، وقد هددت فرنسا أسس الأنسحاب من مناطق نفوذها الأستعمارى فى أفريقيا ،ولذلك تم إجراء أستفتاء بين شعوب هذه الإقليم التابعة للأتحاد الفرنسى كي يختارو بين البقاء ضمن نظام جديد يتميز بالمرونة ويعرف باسم المجموعة الفرنسية وبين الأستقلال التام عن فرنسا وقد تم هذا الأستفتاء فى أواخر عام 1957ملى وإبندى وتبيست ، وقد هددت فرنسا أسس الأنسحاب من مناطق نفوذها الأستعمارى فى أفريقيا ،ولذلك تم إجراء أستفتاء بين شعوب هذه الإقليم التابعة للأتحاد الفرنسى كي يختارو بين البقاء ضمن نظام جديد يتميز بالمرونة ويعرف باسم المجموعة الفرنسية وبين الأستقلال التام

1()أنظر شبكة المعلومات الدولية (نت) موقف موريتانيا من مشكلة الصحراء الغربية يناير 2015

هذا وفى خطاب القاه .. سيدى المختار أنجاى – الناطق بلسان موريتانيا فى 1950/9/16م إن التفسير الموريتاني لمطالب المغرب قد إنحصر فى طمع المغرب فى ثروات موريتانيا وأن المغرب يخفي مطامعة تحت شعار معطيات تاريخية مزعومة خاطئة ومن الواضح أن ما يراد تحريرة ليس جمالنا ومالنا حديدنا ونحسنا .
نقلا عن :- د. جلال يحى وأخرون مرجع سابق ص 602

عن فرنسا وقد تم هذا الأستفتاء فى أواخر عام 1958م ومن ثم أختارت موريتانيا مثل جميع أقاليم غرب ووسط أفريقيا البقاء ضمن المجموعة الفرنسية ولكن مع قيام عدة جمهوريات أفريقية جديدة طالب شعب موريتانيا بضرورة الأستقلال التام وترتب على ذلك أن وقع فى 19من أكتوبر عام 1960م اتفاق فرنسى – موريتانى مؤداه نقل السلطات إلى الوطنين عند الإستقلال الكامل فى 28 من نوفمبر 1960م .

- هذا وقد أعتبرت عدداً من دول القارة الأفريقية أن موريتانيا من الدول التى تدور فى فلك الغرب ، مما ترتب على ذلك أن وقفت هذه الدول إلى جانب المغرب وأيدت المغرب فى مطالبها فى موريتانيا ، إلا أن موريتانيا عارضت مطالب المغرب في موريتانيا وأتهمت المغرب بأنه يخفى مطامعة فى الثروات الموريتانية خلف الأدعاءات التاريخية وأكدت موريتانيا فى أسبابها أنها لم تخضع للمغرب فى أى وقت من الأوقات ولم يدخل أحدمن المؤرخين أو الجغرافين موريتانيا ضمن حدود المغرب ، وأيضاً فإن الخرائط المغربية تمتد جنوبا حتى تضم موريتانيا وكان بين المغرب وموريتانيا صحراء كبيرة تمتد إلى مسافة الف وخمسمائة كيلو متر مما تزيد صعوبة الأتصال بينهما الأ عن طريق القوافل في الشتاء ، أما عن طلب « الشيخ ماء العين » المساعدة من سلطان المغرب أنذاك تؤكد موريتانيا أنها ليست دليلاً على الخضوع فضلاً عن أن المغرب لم يرسل قواته لمساعدة موريتانيا وأن معونة المولى « عبد العزيز » لم تزيد عن سبعين بندقية ومع تزايد حدة النزاع عرض الأمر على الأمم المتحدة قبيل أعلان أستقلال موريتانيا وإنقسمت الدول العربية على نفسها ،وناشدت بعض الدول الأفريقية المغرب أن يسحبطلبة ويؤيد أستقلال موريتانيا ، وتقدم المغرب بمشروع الأتحاد بين المغرب وموريتانيا إلا أن موريتانيا رفضت هذه المشروع وقبلت موريتانيا عضواً في الأمم المتحدة في 27 أكتوبر عام 1961[1]وإذا كان الصادر عام 1960 ، أستندت فى المطالبة بالصحراء الغربية على أساس كونها جزء اً من موريتانيا فماها موريتانيا الأسبانية مما أثار إحتجاج أسبانيا أنذاك وإذ كان المغرب يعتمد فى مطالبتة بالصحراء الغربية على الذكريات التاريخية فإن موريتانيا قدمت حجج واقعية مستند إلى الواقع الجيوليتكى والأجتماعى فى الإقليم .

- أما عن موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء الغربية فإن موريتانيا ترى أن الحقوق التاريخية لها فى الإقليم الصحراوى أكثر وضوحاً إستنادا إلى أنه منذ القرن الحادى عشر كانت موريتانيا والصحراء الغربية إقليماً واحداً يعرف أنذاك باسم «شنقيط» وهو من أكبر المراكز الدينية فى المغرب الكبير وسكن فى شنقيط هذه والجزء الجنوبى من المغرب قبيلتان من

1()إنظر شبكة المعلومات الدولية الأليكترونية نت يناير 2015 المطالب المغربية فى موريتانيا – الأسانيد والحجج التاريخية والقانونية

وأنظر أيضا:- د. محمد عبد الغنى سعودى ، مشكلة الصحراء الغربية دراسة في خلفية الصراع وتطورة نشرة البحوث الصادرة عن معهد البحوث والدرسات الأفريقية جامعة القاهرة إبريل 1983ص 19-21

البربر هما « جدالاولستونة» الذان كانا دعامة لدولة المرابطين التى قامت حوالى عام 1056م والتى أخضعت فى القرن التالى كل دولة المغرب الحالية بل ووصلت جنوب أسبانيا ، وأختلفت موريتانيا عن المغرب فى أنها لم تعارض الأستفتاء رغم أنها تستند أيضاء إلى الأرتباطات البشرية والثقافية ، وأنه من خلال التاريخ الطويل لم تكن الصحراء الغربية فى أول الأمر هنا وظلت موريتانيا تعتمد على الجزائر لمدة تبلغ قرابة عشر سنوات منذ عام 1960م وترتبط بها أرتباطا وثيقاً وأمدتها الجزائر بكثير من المعونة المادية والفنية وكانت تسير فى خطها ومحورها وذلك لحفظ التوازن مع المغرب ولكن الموقف المتغير لموريتانيا يمكن إرجاعة لعدة أسباب لعل من أهمها مايلى :-

1- إعتراف المغرب بموريتانيا كدولة ذات سيادة .

2- إشتداد قوة البوليساريو وبها بعض الشخصيات الرئيسية المعارضة أنذاك للرئيس مختار ولد دادة أنذاك مثل بابا ميسكا ، فقد كان هناك تخوف من قيام دولة مجاورة توجهها المعارضة .

3- رغبة المغرب فى ضم الصحراء الغربية ، وعدم قدرة موريتانيا على الوقوف أمامها ، لذا فضلت موريتانيا أن تشترك بنصيب بدلاً من أن تضمها المغرب بكاملها وأن تكون هناك شقة خلاف بينهما وبين المغرب فضلاً عن عدم إرتياحها للوجود المغربى فى «لاجويرا» المقابلة «لنواديبو» الميناء الرئيسى لموريتانيا .

4- التفاهم السوفيتى الجزائرى أنذاك مما جعل موريتانيا تنحاز إلى الجانب الأخر .

- وإستطاع الملك الحسن الثانى أنذاك أن يكسب وقتاً ينفذ فية خططه السياسية والدبلوماسية حيث قام قاضى العيون على رأس وفد من الأشراف بزيارة المغرب ليقدم ولائه للملك الحسن الثانى أنذاك كما أستمرت جهود التنسيق مع موريتانيا ووضعت الخطوط العريضة للتقسيم وذلك أثناء زيارة الرئيس الأسبق مختار ولد دادة لمدينة «فاس» بالمغرب فى ديسمبر 1974م حيث إتفق مع ملك المغرب أنذاك على تخطيط الحدود ، طبقا لما كان يسمى فى عام 1972م بمنطقتى النفوذ ، كما تم الاتفاق على أسس التعاون الأقتصادى فى المنطقة منذلك العهد تمت إقامة روابط وثيقة بين البلدين ومما هو جدير بالذكر أن مؤتمر جامعة الدول العربية قد وافق فى أكتوبر 1974م خلال إجتماعه فى الرباط على توصية تجعل من مشكلة الصحراء الغربية مشكلة موريتانية .

- هذا وقد عرض الملك الحسن الثانى أنذاك مشكلة الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية ، وتمكن المغرب بهذا الموقف من منع أسبانيا من أجراء الأستفتاء الذى كان تعزم على إجرائه خاصة بعد أ طلب الأمين العام للأمم المتحدة من السلطات الأسبانية تاجيل الأستفتاء إلى أن تقرر الجمعية

العامة للأمم المتحدة السياسية التى يجب أتباعها حيال الصحراء الغربية وأكدت محكمة العدل الدولية وجود علاقات بين إقليم الصحراء الغربية وكل من المغرب وموريتانيا ، وهذه العلاقات كانت فى إطار قانونى وعلاقات بيعيه ، وإعتبر الملك الحسن الثانى أن هذه الأحكام تاكيد لحق المغرب وموريتانيا فى الإقليم الصحراوى ، إعتباراً من تاريخ هذه الحكم من محكمة العدل الدولية طالبت موريتانيا بحقها فى الإقليم الصحراوى إستناداً إلى رأى محكمة العدل الدولية الذى أثبت حقها التاريخى فى الصحراء الغربية ، كما أكد هذا الحق الرئيس الأسبق لموريتانيا « المختار ولد دادة » فى خطابه فى مدينة « إطار » حيث طالبت بحرية المنطقة وأن الصحراء جزء لايتجزاء من التراب الوطنى الموريتانى وبالفعل تم فى نوفمبر عام1975م إقتسام الصحراء بين المغرب وضمت الساقية الحمراء وموريتانيا وضمت وادى الذهب بموجب اتفاقية مدريد الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا .

- إلا أن بعد تولى القادة العسكريين السلطة الموريتانية بعد الأطاحة بنظام الرئيس الأسبق المختار ولد دادة قامو باخراج موريتانيا من صراع الصحراء الغربيةباتباع سياسية محايدة وتحت ضغوط مليشيات البوليساريو وسوء الأوضاع الداخلية فى موريتانيا تخلت موريتانيا عن أحقيتها فى وادى الذهب (الثلث الجنوبى من الإقليم) عام 1979م وضمت المغرب بعد ذلك لتؤكد سيطرتها الأدارية الكملة على الصحراء الغربية وظلت موريتانيا على الحياد ولكنه لم يستمر لاكثر من سنتين وحين تولى السلطة فى موريتانيا « محمد ولد خونا ولد هيد الله » فى نهاية الثمانينيات أقدم على الأعتراف بالجمهورية الصحراوية مما أدى إلى قطعية سياستة بين موريتانيا والمغرب ، وفى نهاية عام 1984م تولى الرئيس «سيدى أحمد ولد الطايع» فى موريتانيا وإتسمت فترة رئاسته باتخاذ موقف حيادى تجاه قضية الصحراء بعد عودة العلاقات بين البلدين .

- هذا وقد أحدثت مشكلة الصحراء الغربية تغيرات هامة فى سياسة موريتانيا الخارجية فبعد أن كانت الجزائر هى من أوثق البلدان العربية صله بها باعتبارهما جمهوريتين يتبنان نظام الحزب الواحد ويرفعان شعار الأشتراكية ، إلا أن الأمور إنعكست وصارت المغرب هى أشد صلة بموريتانيا فى حين تاثرت العلاقات الموريتانيا الجزائرية ووصلت إلى منحنى التصاعد من التاذم أدى إلى القطعية الدبلوماسية أحيانا ، كما أن مسالة الصحراء أحدثت بدورها أزمة بين موريتانيا ومنظمة الوحدة الأفريقية (أنذاك) إذ أيد غالبية دول المنظمة مبدأ تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية والأعتراف بها كادولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية فى مؤتمر (نيروبى) للمنظمة عام 1981م ثم عضواً بالأتحاد الأفريقى الأن [1].

1()إنظر :- شبكة المعلومات الدولية أون لاين نت – يناير 2015موقف موريتانيا من النزاع حول الأقليم الصحراوى .